



**أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار (IFRS 16) على
الأداء المالي للشركات الكويتية: دراسة تطبيقية**

“Impact of accounting treatment of leases
according to (IFRS 16) on financial performance for
Kuwaiti Companies: An Applied Study

أ/ عبدالله فالح عواد سمير سالم الشمري
باحث ماجستير – مراقب مالي – جامعة الكويت
C7c71@hotmail.com

د / محمد موسى عبدالله سلطان
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ
mohamed200soltan@gmail.com

أ.م.د / دينا كمال عبدالسلام
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
dina.abdelsalam@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (10)- العدد (18)- الجزء الأول
يوليو 2024م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية: دراسة تطبيقية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 40 شركة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة الكويتية للأعوام من (2020 حتى 2023) وبذلك تمثل مشاهدات الدراسة عدد 160 مشاهدة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على ربحية الشركات الكويتية

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على سيولة الشركات الكويتية

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الملاءة المالية للشركات الكويتية

وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحثون مجموعة من التوصيات من أهمها:

1- لإدارة تأثير IFRS 16 على السيولة يجب على الشركات العمل على، تحسين إدارة التدفقات النقدية من خلال التركيز على التخطيط المالي للتعامل مع الأعباء النقدية الجديدة الناتجة عن عقود الإيجار. كذلك إعادة هيكلة العقود، حيث يمكن التفاوض مع المؤجرين لتعديل شروط الإيجار لتكون أكثر مرونة.

2- لإدارة تأثير IFRS 16 على الملاءة المالية (الرافعة المالية) يجب على الشركات تحسين هيكل رأس المال، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقليل الاعتماد على الديون من خلال زيادة رأس المال أو الاعتماد على مصادر تمويل أخرى. وكذلك تحليل العقود بدقة وتحديد العقود ذات التأثير الكبير على الميزانية العمومية وإتخاذ قرارات استراتيجية بشأنها (مثل الشراء بدل الإيجار).

الكلمات المفتاحية: عقود الإيجار – الأداء المالي – IFRS 16

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of the accounting treatment of lease contracts under the International Financial Reporting Standard No. 16 (IFRS 16) on the financial performance of Kuwaiti companies. The study was applied to a

sample of 40 non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange during the period from 2020 to 2023, resulting in a total of 160 observations.

The study reached the following findings:

1. There is no statistically significant impact of the accounting treatment of lease contracts under IFRS 16 on the profitability of Kuwaiti companies.
2. There is a statistically significant impact of the accounting treatment of lease contracts under IFRS 16 on the liquidity of Kuwaiti companies.
3. There is a statistically significant impact of the accounting treatment of lease contracts under IFRS 16 on the financial solvency of Kuwaiti companies.

Based on these findings, the researchers provided several recommendations, including:

1. **Managing the impact of IFRS 16 on liquidity:** Companies should improve cash flow management by focusing on financial planning to handle the new cash burdens arising from lease contracts. Additionally, companies should consider restructuring lease agreements by negotiating more flexible terms with lessors.
2. **Managing the impact of IFRS 16 on financial solvency (leverage):** Companies should enhance their capital structure by reducing reliance on debt through capital increases or alternative funding sources. They should also analyze lease agreements carefully to identify those with significant balance sheet impacts and make strategic decisions, such as opting for ownership instead of leasing.

Keywords: Leases - Financial Performance – IFRS 16.

1-الإطار العام للدراسة

1-1-مقدمة الدراسة

يعتبر التأجير أحد أساليب التمويل المألوفة في مجتمع الأعمال المعاصر. ويتم استخدامه على نطاق واسع من قبل الشركات في مختلف الصناعات، إذ يمكنها من الحصول على المعدات والممتلكات واستخدامها دون اللجوء إلى شرائها أو الاقتراض للحصول عليها. وتلجأ الكثير من الشركات إلى استئجار الأصول بدلاً من شرائها خصوصاً بالنسبة للأصول التي تتعرض لتطورات تقنية سريعة، مما يجعل إنفاق مبالغ ضخمة لشراء هذه الأصول أمراً يبعد عن الرشد الاقتصادي. وقد تلجأ بعض الشركات لاستئجار الأصول لما تواجهه من صعوبات في الحصول على الأموال، سواء عن طريق زيادة رأسمالها أو عن طريق الاقتراض. كما أنه في بعض الأحيان يكون التأجير هو السبيل الوحيد للحصول على حق استخدام الأصول المادية التي تكون غير متاحة للشراء (Xu et al., 2017).

ومع إنتشار الإيجار كأحد مصادر التمويل، نشأت مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار، واهتمت المنظمات المهنية بإصدار المعايير المحاسبية لتوفير إرشاد للمحاسبة عن عقود الإيجار لدي كل من المستأجرين والمؤجرين، وبصفة خاصة بسبب إمكانية إختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن أن تتبعها الشركات لمعالجة عقود الإيجار عندما أختلف شكل بعض العقود عن مضمونها الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلي معالجات محاسبية مختلفة لمعاملات اقتصادية مشابهة. وتبعاً لذلك، بدأ كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) مشروعاً مشتركاً منذ عام 2006 من أجل وضع معايير جديدة للمحاسبة عن عقود الإيجار. وعليه أصدر IASB المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) بعنوان "عقود الإيجار" وذلك في يناير 2016. كما أصدر مجلس FASB المعيار (ASU 842)، وبالتالي بدأت حقبة جديدة من محاسبة الإيجار على الأقل بالنسبة للمستأجرين. ويضع المعيار (IFRS 16) المبادئ والأسس الخاصة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار لكلا الطرفين المستأجر والمؤجر، ويكون المعيار ساري المفعول للتطبيق اعتباراً من أول يناير 2019، ويمكن للشركات اختيار التطبيق قبل هذا التاريخ ولكن بشرط أن يكون تم تطبيق معيار (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء".

ويقدم (IFRS 16) تغييرات جوهرية في المتطلبات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار وبصفة خاصة للمستأجرين، ويحل محل المجموعة الحالية من المعايير والتفسيرات المتعلقة بالإيجار وهي معيار، المحاسبة الدولي رقم (IAS 17)، التفسير (SIC 15) الإيجار التشغيلي والدوافع، والتفسير (SIC 27) تقييم جوهر المعاملات المتضمنة الشكل القانوني للإيجار.

ويعتمد (IFRS 16) على مدخل مختلف إختلافاً جذرياً للمحاسبة عن عقود الإيجار على أساس مفهوم "حق الاستخدام"، إذ يلغي التمييز بين عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية من وجهة نظر المستأجر، فهناك نموذج محاسبي واحد لجميع عقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة، وبالتالي يتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار في الميزانية العمومية

للمستأجر والاستثناء الوحيد هو عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار منخفضة القيمة (PWC, 2016).

ومن المتوقع أن تؤثر متطلبات (IFRS 16) على الأداء المالي والنسب المالية الأساسية للمستأجر، حيث أن الاعتراف بالأصول والالتزامات المرتبطة بالإيجار في صلب الميزانية العمومية سوف يترتب عليه زيادة إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات في قائمة المركز المالي، وبالتالي التأثير على المقاييس الأساسية ومن ثم التأثير على النسب المالية، فمن المتوقع انخفاض معدل دوران الأصول وارتفاع نسبة الرفع المالي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤثر المعيار (IFRS 16) أيضاً على قائمة الدخل نظراً للإعتراف بمصروف إهلاك "أصل حق الاستخدام" والإعتراف بالفوائد، وذلك بدلاً من مصروف الإيجار التشغيلي، ومن ثم التأثير على الربح قبل الفائدة والضريبة والاهلاك، والربح قبل الفائدة والضريبة. كما سيؤثر المعيار الجديد على قائمة التدفقات النقدية، نظراً لأن مدفوعات الإيجار والتي كانت يتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية بالكامل في المعيار السابق (IAS 17)، سيتم تقسيمها جزء يعكس الفائدة على التزام الإيجار سيتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية، بينما المدفوعات النقدية للالتزام بالإيجار تعرض ضمن الأنشطة التمويلية (Ozturk and Sercemeli, 2016).

2/1 مشكلة الدراسة:

حدث في الآونة الأخيرة أن تعرض المعيار الدولي رقم (IAS 17) تحت عنوان "المحاسبة عن عقود الإيجار" لنقد شديد نتيجة إفصاح الكثير من الشركات المدرجة في البورصات العالمية عن مبالغ ضخمة تزيد على ثلاثة تريليون دولار في عام 2014 (Magli et al., 2018) ناتجة عن عقود إيجار تشغيلية تم الإعتراف بها خارج قائمة المركز المالي، ومع غياب الكثير من المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار - وبصفة خاصة مقدار الإلتزامات- أدى ذلك إلي تضليل المستثمرين والمحللين ومستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح عن فهم وإدراك الوضع المالي الحقيقي للشركات، وهو الأمر الذي جعل كثير من المستثمرين يطالبون بضرورة الإفصاح عن جميع عقود الإيجار وإثباتها في صلب قائمة المركز المالي (Susanti et al., 2021).

ونتيجة لذلك القصور قام (IASB) بإصدار معيار التقارير المالية الدولية رقم (IFRS 16) في يناير 2016، والذي تم تطبيقه ابتداء من أول يناير 2019 وذلك مع الاعتراف بكامل عقود الإيجار في دفاتر المستأجر في قائمة المركز المالي ضمن الأصول والالتزامات، حيث أصبحت كامل عقود الإيجار في دفاتر المستأجر تعامل معاملة عقود الإيجار التمويلي -باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار منخفضة القيمة (Vrejoiu, 2022)، حيث نجد أنه يظهر في دفاتر المستأجر حساب (حق استخدام أصل) وهو مسمي الحساب ليعكس الأصل الواجب رسملته لدى المستأجر، وفي دفاتر المؤجر يتم الاعتراف بأصل مالي يمثل المبالغ المستحقة التحصيل في عقد الإيجار، ومن هنا نجد أن هناك تغيرات جوهرية ستحدث داخل القوائم المالية (Meteriz, 2019).

فبالنسبة لقائمة المركز المالي سيتم إظهار عقود الإيجار داخل الميزانية لدى المستأجر وبالتالي سيظهر في قائمة المركز المالي مع العقارات والسيارات والآلات، وفي المقابل سيظهر لدى المستأجر إلتزام مالي

يعبر عن الالتزامات بجميع المدفوعات الايجارية المستقبلية، وبالتالي سيكون هناك زيادة في الأصول وكذلك الخصوم، وبالنسبة للتغيرات علي قائمة الدخل سنجد أن الشركات المستأجرة التي تعتمد اعتمادا جوهريا علي العقود خارج الميزانية (عقود الايجار التشغيلي) وفقا للمعيار القديم رقم (IAS 17) كان يتم الاعتراف بالقيمة الايجارية علي اعتبار أنها مصروف يظهر ضمن قائمة الأرباح والخسائر، أما مع المعيار الدولي الجديد رقم (IFRS 16) سيحدث تغيير في طبيعة المصروفات المعترف بها فسيتم إستبدال مصروف الإيجار بالتالي (تكلفة إهلاك أصول الايجارنتيجة الأصل المعترف به في الميزانية- وكذلك مصروف الفائدة) فنجد أن طبيعة المصروفات قد زادت (Ricciardi et al., 2022).

ومن المتوقع أن يكون تأثير المعيار الجديد رقم (IFRS 16) علي القوائم المالية والنسب المالية كبير حيث يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المتعلقة بالإيجار في قائمة المركز المالي، مما يترتب عليه زيادة في إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات في قائمة المركز المالي أو في حساب الأرباح والخسائر والذي بدوره يؤثر علي المقاييس الرئيسية ومن ثم علي النسب المالية المرتبطة بها، كما يؤثر أيضا علي كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات، وتوليد التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي، حيث يكون التأجير في كثير من الأحيان السبيل الوحيد للحصول علي حق إستخدام الأصول غير المالية التي تكون غير متاحة للشراء، هذا بالإضافة إلي المزايا العديدة التي يحققها نشاط الإيجار لكل من المؤجر والمستأجر (دحام، 2021). ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية؟

وسوف يحاول الباحثون الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

- ما أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على ربحية الشركات الكويتية؟

- ما أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على سيولة الشركات الكويتية؟

- ما أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الملاءة المالية للشركات الكويتية؟

3/1 أهداف الدراسة:

انساقاً مع مشكلة الدراسة يتمثل هدف الدراسة الرئيسي في:

بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على ربحية الشركات الكويتية.
- بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على سيولة الشركات الكويتية.
- بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الملاءة المالية للشركات الكويتية.

4/1 أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في كلٍ من الأهمية العلمية والعملية للدراسة على النحو التالي:

1/4/1 الأهمية العلمية للدراسة:

تأتي الأهمية العلمية للدراسة من اعتبار هذه الدراسة امتداد للبحوث الأكاديمية المهمة بدراسة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 16) والتعرف على أسباب صدور معيار التقرير المالي رقم 16 (IFRS 16) وأهدافه ونطاقه ومتطلبات تطبيقه وأوجه الاختلاف الرئيسية بينه وبين معيار المحاسبة الدولي رقم 17 (IFRS 17) وكذلك أيضا عرض لمدى أهمية الأداء المالي للشركات كعامل هام ومؤثر في توفير المعلومات اللازمة للإدارة وإلى الجهات المختلفة التي تتعامل مع الشركات لأغراض اتخاذ القرارات المختلفة. كما تتمثل أهمية الدراسة في دراسة التكاليف والمنافع المترتبة على تطبيق المعيار الجديد وجدوى تطبيق المعيار في بيئة الأعمال الكويتية.

2/4/1 الأهمية العملية للدراسة:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة لكل من معدي التقارير المالية وكل أصحاب المصالح ومنشآت المحاسبة والمراجعة من خلال توجيه اهتمامهم إلى دراسة وتحليل المتطلبات الرئيسية للتطبيق العملي للمعيار الجديد ومحاولة الكشف عن تأثيره المحتمل على الأداء المالي وغير المالي للشركات الكويتية، وذلك لتجنب أي تأثير سلبي محتمل على أداء تلك الشركات بعد تطبيق المعيار، مما قد يؤثر سلبا على القيم السوقية لأسهم هذه الشركات، بالإضافة إلى أن الدراسة توجه اهتمام المهنيين إلى ضرورة التطبيق الملائم للمعيار ومراجعة وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات وتحديث السياسات المحاسبية.

5/1 فروض الدراسة:

للإجابة على السؤال البحثي وتحقيقا لهدف الدراسة قام الباحثون بصياغة الفرض البحثي الرئيسي التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية.

ويندرج تحت هذا الفرض البحثي الرئيسي الفروض البحثية الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على ربحية الشركات الكويتية؟

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على سيولة الشركات الكويتية؟

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الملاءة المالية للشركات الكويتية؟

6/1 منهج الدراسة: سوف يعتمد الباحثون على استخدام المنهجين التاليين:

1/6/1 المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية، وكذلك عرض وتحليل البحوث المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وتقييم ما توصلت إليه من نتائج من أجل اشتقاق فروض الدراسة.

2/6/1 المنهج الاستقرائي: اعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي لبناء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل محتوى للتقارير المالية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة وكذلك المواقع الإلكترونية لتلك الشركات وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واختبار الفروض البحثية واستخلاص النتائج.

7/1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة الكويتية المدرجة في البورصة، وتتمثل عينة الدراسة في مجموعة الشركات التي يتوفر عنها البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

8/1 خطة الدراسة:

تم تنظيم الجزء الباقي من الدراسة ليتضمن، القسم الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة، القسم الثالث: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16). القسم الرابع: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) وأثرها على الأداء المالي للشركات الكويتية. القسم الخامس: الدراسة التطبيقية. والقسم السادس: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

2- عرض وتحليل الدراسات السابقة

1/2 مقدمة:

تناول الباحثون في هذا القسم عرض وتحليل أهم الدراسات التي تمت في مجال كلاً من المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) والأداء المالي، وذلك لتقييم أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية، وفي سبيل تحقيق ذلك قام الباحثون بعرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وتقسيم هذا القسم على النحو التالي:

2/2 الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة: ويتم عرضها زمنياً كما يلي

1. دراسة (Jose Morales and Constancio, 2017)، بعنوان:

Effects of IFRS 16 on key financial ratios: A new methodological approach

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير المعيار الدولي IFRS 16 الذي يؤدي إلى رسملة معظم عمليات التأجير التشغيلي لدى المستأجر على النسب المالية الرئيسية للشركات (قائمة المركز المالي، الرفع المالي، الربحية وتغطية الفوائد)، وقد تم رسملة عقود الإيجار التشغيلي بما يتناسب مع متطلبات المعيار IFRS 16، كما تم استخدام معدل الخصم أخذاً في الاعتبار كل من خطر الائتمان للشركة ومعدل الاسترداد للضمان، بالإضافة لذلك تم استخدام عينة مكونة من 646 شركة أوروبية وتم تجميع البيانات عن عام 2015، وقد تم حساب النسب قبل وبعد رسملة التأجير التشغيلي وتم تحليل الاختلافات والتوصل إلى الاستنتاجات الدالة على الوضع القائم بهذه الشركات.

وقد أكدت الدراسة على أن نسب الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول انخفضت في قطاعات متعددة، والعديد من المقاييس المالية التي تأخذ المعلومات المحاسبية أساس لها سوف تحتاج إلى إعادة نظر بعد تطبيق معيار IFRS 16 والالتزام بمتطلباته.

وتوصلت الدراسة إلى أن قائمة المركز المالي للمستأجر وقائمة الدخل سوف تواجه تغييرات هامة اعتماداً على حجم التأجير التشغيلي الحالي، حيث توجد تأثيرات منهجية على النسب المالية الرئيسية لقائمة المركز المالي، والرفع المالي سوف يزيد بشكل كبير، معدل تغطية الفوائد سوف ينخفض، والنتائج تعتمد على كثافة التأجير التشغيلي في القطاع الذي تعمل فيه الشركة، فالقطاعات الأكثر تأثراً هي التي يكون فيها معدل التزامات التأجير التشغيلي مرتفعاً بالنسبة لإجمالي الالتزامات وبخاصة قطاعات التجزئة، النقل، الفنادق، والبرمجيات ويرجع ذلك إلى مستوي التمويل من خارج قائمة المركز المالي الذي يحتفظون به.

2. دراسة (محمود، 2018)، بعنوان:

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في منشأة المستأجر: دراسة تجريبية

هدفت الدراسة إلي كشف أثر تطبيق (IFRS 16) على الأداء المالي للمستأجرين ومقارنتها بالوضع في ظل معيار المحاسبة الدولي (IAS 17). اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاختباري. وطبقت الدراسة على عينة من (65) فردا من أصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية والمستثمرين والمحللين الماليين. واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على المقابلات الشخصية وقائمة استقصاء.

وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق المعيار الدولي الجديد سيؤثر إيجابيا على منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، ووجود اختلاف واضح بين المعيار المصري رقم (20) ونظيره الدولي رقم (16).

وأوصت الدراسة بضرورة قيام وزارة الاستثمار بتعديل معيار المحاسبة المصري رقم (20) ليتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (16).

3. دراسة (Magli et al., 2018)، بعنوان:

The effects on financial leverage and performance: The IFRS 16

هدفت الدراسة إلي قياس أثر تطبيق معيار IFRS 16 عقود الإيجار علي مؤشرات الأداء ومدى اختلاف ذلك الأثر باختلاف نوع القطاع من خلال دراسة تطبيقية علي (384) تقرير مالي للشركات المقيدة بسوق تداول الأوراق المالية الإيطالي.

وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير هام في قائمة المركز المالي لدي المستأجر حيث تزداد الالتزامات وتنخفض حقوق الملاك؛ وقائمة الدخل يزداد صافي الدخل قبل الضرائب وتكلفة التمويل وأن ذلك الأثر اختلف بين قطاعات الأعمال المختلفة.

4. دراسة (صالح، 2020)، بعنوان:

أثر تطبيق معيار IFRS 16 على الأداء المالي لشركات التأجير المدرجة في بورصة عمان: دراسة حالة الشركة المتكاملة للتأجير

هدفت الدراسة إلي إيضاح أثر تطبيق معيار (IFRS 16) على الأداء المالي لشركات التأجير المدرجة في بورصة عمان (دراسة حالة الشركة المتكاملة للتأجير) وذلك من خلال استخدام قياس الأداء المالي العائد علي الأصول والعائد علي الاستثمار ونسبة التداول ونسبة الديون ونسبة تغطية الفوائد وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار البسيط لبيان أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS 16 على الأداء المالي للشركة المتكاملة كدراسة حالة للفترة ما بين 2005-2019.

وتوصلت الدراسة إلي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار (IFRS 16) على الأداء المالي للشركة المتكاملة للتأجير المدرجة في بورصة عمان، كما أن هناك آثار ذو دلالة إحصائية لمعيار (IFRS 16) علي كل من العائد علي الأصول، والعائد علي الاستثمار، ونسبة الديون، ونسبة التداول، ونسبة التغطية للشركة المتكاملة للتأجير المدرجة في بورصة عمان.

5. دراسة (دحام والفتلي، 2021)، بعنوان:

تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) لعقود الإيجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على أدائها المالي: دراسة حالة في الشركة العامة لموانئ العراق

هدفت الدراسة الى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 16) عقود الإيجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وبيان إنعكاسه على ادائها المالي، ولتحقيق هذا الهدف تمت دراسة حالة الشركة العامة لموانئ العراق، ولغرض بيان مدى إنعكاس تطبيق المعيار على الأداء المالي للشركة تم اقتراح بعض التعديلات على القوائم المالية للشركة بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) والاعتماد على تحليل مؤشرات الأداء المالي الرئيسية المتمثلة بمؤشرات (السيولة والربحية والنشاط والمديونية) قبل وبعد إجراء التعديلات وبيان مدى التغيير الحاصل على تلك المؤشرات جراء التعديل وكذلك معرفة مدى كفاءة الشركة في إستخدام مواردها المتاحة لغرض عمليات التوسع والنمو ومعرفة مصادر التمويل للحصول على الأصول.

وتوصلت الدراسة إلي أن النموذج المعدل للقوائم المالية وفق لمتطلبات المعيار الدولي للإيجار (IFRS 16) ساهم، عند تطبيقه على عينة الدراسة في تحسين نسب ومؤشرات الأداء المالي للشركة، مما يثبت ان للمعيار أثر إيجابي على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية المطبقة له، كما أنه يساعد في تحسين عملية الإفصاح عن البيانات المالية من خلال الإفصاح عن كافة بيانات عقد الإيجار التمويلي ضمن بنود القوائم المالية على عكس ما كان معمول به قبل التعديل، والذي يتعامل مع كافة عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية ولا يتم الإفصاح عن بياناتها ضمن بنود التقارير المالية.

6. دراسة (Alhussain and Alsultan, 2021)، بعنوان:

"Capital structure and firm performance: Evidence from Saudi non-financial firms under IFRS 16"

هدفت الدراسة إلي اختبار العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء الشركة مع الاخذ بالاعتبار تأثير المعيار الدولي رقم 16 المختص بالإيجارات (IFRS 16)، وتتكون عينة الدراسة من 101 شركة سعودية غير مالية مدرجة في السوق السعودية (تداول) بين عامي 2017-2020، وتستخدم الدراسة مقياسين لقياس أداء الشركة: مقياس قائم علي المحاسبة باستخدام العائد علي الأصول ومقياس قائم علي السوق باستخدام Tobin q، كما يتم قياس هيكل رأس المال باستخدام الرافعة المالية، ولتجنب التحيز في النتائج، تستخدم الدراسة ست متغيرات تحكم: النمو وحجم الشركة والمخاطر والاستثمار والصناعة.

وتوصلت الدراسة باستخدام تحليل المربعات الصغرى العادية ان الشركات ذات الرافعة المالية العالية في المملكة العربية السعودية مرتبطة بأداء منخفض. بالإضافة إلي أن نتائج الدراسة تبين أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 له علاقة إحصائية معنوية علي أداء الشركة السوقي فقط.

7. دراسة (الذيابات، 2022)، بعنوان:

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 عقود الإيجار علي الأداء المالي: حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

هدفت الدراسة إلي التعرف علي تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 عقود الإيجار علي الأداء المالي بأبعاده (العائد علي الأصول، القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية، نسبة الدين إلي الأصول) في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات والبالغ عددها 50 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان وتم تحديد مدة الدراسة عند بدء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 وتم أخذ ثلاث سنوات قبل التطبيق وثلاثة سنوات بعد التطبيق.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 عقود الإيجار علي الأداء المالي بأبعاده (العائد علي الأصول، القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية، نسبة الدين إلي الأصول) في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

دراسة (Abu-Sbaih et al., 2023)، بعنوان:

"The Impact of IFRS 16 "Leases" on the financial performance on Jordanian industrial companies"

هدفت الدراسة إلي اختبار أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 علي الأداء المالي، وتمثلت عينة الدراسة في الشركات الصناعية التي يتم تداول أسهمها علناً في بورصة عمان.

وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ليس له تأثير ذي دلالة إحصائية علي النسب المالية المختبرة (العائد علي الأصول (ROA) والعائد علي حقوق الملكية (ROE) للفترة من عام 2015 إلي عام 2020.

8. دراسة (سحنون، 2023)، بعنوان:

أثر اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 علي قائمة المركز المالي والنسب المالية الرئيسية للشركات المستأجرة: دراسة حالة شركة الطيران الدولية Garuda-Indonesia

هدفت الدراسة إلي تسليط الضوء علي المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16، وبيان أثر تطبيقها علي قائمة المركز المالي والنسب المالية الرئيسية للشركات المستأجرة علي أرض الواقع.

وتوصلت الدراسة أن تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد أثر علي قائمة المركز المالي لشركة الطيران Garuda-Indonesia، حيث زاد إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم بمبلغ كبير جداً يقدر بـ : 8 327 397 914 دولار أمريكي، كما أن هذا الأثر المالي الناتج عن تطبيق المستجدات

المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد انعكس بشكل سلبي كبير على النسب المالية الرئيسية لشركة الطيران Garuda-Indonesia، مما أدى إلى تدهور الأداء المالي الشركة وأظهر حقيقة الوضع المالي للشركة على أنها في وضعية مثقلة بالديون.

9. دراسة (محمد، 2023)، بعنوان:

أثر معيار التقرير المالي الدولي رقم 16 علي مؤشرات الأداء المالي في شركات التأجير التمويلي: دراسة تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الجديد رقم (IFRS16) الخاص بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي في الشركات العاملة بمجال التأجير التمويلي، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وقد بلغ عددها (٦) شركات، وذلك خلال الفترة من الربع الأول من عام 2018 حتي الربع الثاني من عام 2022، وقد تم تحديد الشركات المدرجة بمؤشر إيجي إكس 30 (EGX30)، وهو مؤشر سعري يقيس أداء أعلى 30 شركة من حيث السيولة والنشاط في البورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار التأجير التمويلي الجديد وربحية الشركة، بينما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار التأجير التمويلي الجديد وسيولة الشركة، وقد أكدت على أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS16) المتعلق بعقود الإيجار جاء ليغير بشكل جذري الطريقة التي يتم بها تسجيل عقود الإيجار وطريقة الإفصاح عنها في القوائم المالية للمستأجر بالإضافة إلى تحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي والقابلية للمقارنة في القوائم المالية.

3/2 تحليل الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثين:

من خلال استعراض بعض الدراسات المحاسبية التي تناولت أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) علي الأداء المالي يتضح للباحثون اختلاف النتائج حول مدي تأثير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) علي الأداء المالي ؛ حيث توصلت دراسة كل من (صالح، 2020؛ دحام والفتلي، 2021) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار (IFRS 16) علي الأداء المالي للشركة المتكاملة للتأجير المدرجة في بورصة عمان، كما أن هناك آثار ذو دلالة إحصائية لمعيار (IFRS 16) علي كل من العائد علي الأصول، والعائد علي الاستثمار، ونسبة الديون، ونسبة التداول، ونسبة التغطية للشركة المتكاملة للتأجير، وتوصلت دراسة (محمود، 2018) إلى أن تطبيق المعيار الدولي الجديد سيؤثر إيجابيا على منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية. في حين توصلت دراسة (الذبابات، 2022) ودراسة (Abu-Sbaih et al., 2023) إلى أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ليس له تأثير ذي دلالة إحصائية علي النسب المالية المختبرة (العائد علي الأصول (ROA) والعائد علي حقوق الملكية (ROE) للفترة من عام 2015 إلي عام 2020.

4/2 أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن للباحث توضيح أوجه الاختلاف للدراسة الحالية والدراسات السابقة كما يلي:

أولاً: من حيث الحدود المنهجية: يتناول البحث أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) علي الأداء المالي.

ثانياً: من حيث الحدود الزمنية: يتناول البحث أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) علي الأداء المالي خلال الفترة من عام 2018-2023.

ثالثاً: من حيث الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الكويت والتي تفي بمتطلبات الدراسة دون التطرق الى غيرها من الشركات.

رابعاً: اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) علي الأداء المالي.

3-المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16

1/3 مقدمة :

أحد المصادر الشائعة لتمويل شركات الأعمال هو عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية، وفي حين يتم رسملة الإيجارات التمويلية علي نحو مشابه لامتلاك الأصول، نجد أن الإيجارات التشغيلية تترك كليا خارج الميزانية وبالتالي لا تكون الأصول والخصوم المرتبطة بها واضحة لمستخدمي القوائم المالية، وعلي ذلك انتقد معيار الإيجار 17 IAS بأنه لا يقدم رؤية عادلة حول الوضع المالي للشركة مما دفع كل من IASB و FASB إلي التعاون في المشروع المشترك الذي يطالب برسملة كل عقود الإيجار وهذا هو جوهر مسودة الإصدار الأخيرة 2013/6.

ويتم استخدام الاستئجار من قبل الشركات على نطاق واسع في مختلف الصناعات، إذ يمكنها الحصول على المعدات والممتلكات واستخدامها دون اللجوء إلى شرائها أو اقتراضها، فتلجأ بعض الشركات إلي استئجار الأصول بدلا من شرائها خصوصا بالنسبة للأصول التي تتعرض لتطورات تقنية سريعة، مما يجعل إنفاق مبالغ ضخمة لشراء هذه الأصول أمرا يبعد عن الرشد الاقتصادي. وتلجأ بعض الشركات لاستئجار الأصول لما تواجهه من صعوبات في الحصول على الأموال، سواء عن طريق زيادة رأسمالها أو عن طريق الإقتراض. كما أنه في بعض الأحيان يكون الاستئجار هو السبيل الوحيد للحصول علي حق استخدام الأصول المادية التي تكون غير متاحة للشراء (Xu et al., 2017).

وبإصدار IASB معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 16) عقود الإيجار في يناير 2016 والذي تم تطبيقه بدءاً من الأول من يناير 2020. حدثت تغييرات جوهرية حول تعريف الإيجار (كعقد) والاعداد الكامل لنموذج المحاسبة الجديد والذي يختلف بصورة جوهرية عن النموذج السابق في عدة جوانب.

2/3 طبيعة عقود الإيجار

الإيجار lease هو إتفاق تعاقدي بين طرفين المؤجر والمستأجر، يمنح في ظله مالك الأصل (المؤجر) الحق في استخدام أحد الأصول وذلك لفترة زمنية محددة مقابل مدفوعات إيجار دورية يطلق

عليها الإيجار. ويعتبر الإيجار التمويلي مصطلحاً يستخدم في المعايير الدولية للتقرير المالي، ويقابله مصطلح "عقد الإيجار الرأسمالي" المستخدم في معايير المحاسبة المالية الأمريكية (Goodarce, 2003).

وهناك العديد من المزايا التي تترتب على استئجار الأصول بدلاً من شرائها والتي تجذب العملاء (المستأجرون) (e.g., Ashton, 1985; Godfrey and warren, 1995)، ولعل أبرز هذه المزايا أن عقود الإيجار تمكن المستأجر من الحصول على ما يحتاجه من أصول دون سداد أي مبالغ مقدماً، وهو بذلك يحصل على تمويل بنسبة 100% من قيمة هذه الأصول، وتكون قيمة دفعات الإيجار عادة ثابتة مما يحمي المستأجر من التضخم والزيادة التي قد تحدث في تكلفة الأموال، كما يؤدي إستئجار الأصول – وبصفة خاصة تلك التي تتأثر بالتغيرات التقنية – إلى تخفيض المخاطر التي يتحملها المستأجر نتيجة لتقادم هذه الأصول، وذلك بجانب نقل المخاطر المتعلقة بقيمة الخردة للأصول في نهاية عمرها الاقتصادي إلى المؤجر، وتتضمن عقود الإيجار شروطاً مقيدة أقل حدة من تلك التي تتضمنها عقود الاقتراض لشراء أصول.

كما تتميز عقود الإيجار بالمرونة بحيث يمكن ربط دفعات الإيجار بتوقيت التدفقات النقدية التي يحققها استخدام الأصل للمستأجر، كما ترى بعض الوحدات الاقتصادية أن تكلفة الإيجار تكون أقل بكثير من تكلفة المصادر الأخرى للتمويل إذا أخذنا في الاعتبار المزايا الضريبية المترتبة على تحميل قيمة الإيجار على الفترة باعتباره مصروفاً، بالإضافة إلى ما سبق، إذا كانت معاملة الإيجار مؤهلة لمعالجتها كعقد إيجار تشغيلي، فإن الشركة تحصل على تمويل خارج الميزانية off-balance-sheet financing ولا يترتب عليها ظهور التزامات في قائمة المركز المالي للشركة المستأجرة، وبالتالي لا تتأثر مؤشراتها المالية، الأمر الذي قد يضيف إلى قدرتها على الاقتراض ويحسن من نسب الربحية.

وبالرغم من المزايا السابقة، إلا أن هناك بعض العيوب الهامة للاستئجار، تتمثل في تكلفة الوكالة بالنسبة لعقود الإيجار، حيث يترتب على عقود الإيجار نقل حق استخدام الأصل من المؤجر إلى المستأجر خلال الفترة الزمنية لعقد الإيجار، وينشأ عن هذا النوع من عقود الإيجار علاقة وكالة، والتي ينتج عنها مشكلة تتعلق بالخطر الأخلاقي، حيث أن المستخدم (المستأجر) يسيطر على الأصل خلال فترة الإيجار وليس مالك الأصل. وعندما يتنازل المؤجر عن السيطرة على الأصل المؤجر إلى المستأجر، فإنه يجب على المؤجر تحمل مخاطر أن المستأجر قد لا يبذل العناية الكافية بالأصل المستأجر، ويرجع هذا المستوى المنخفض من العناية إلى الفصل بين الملكية والسيطرة على الأصل والذي يمثل تكلفة الوكالة الخاصة بعقود الإيجار.

وإذا كان المؤجر لا يتوقع استعادة السيطرة على الأصل في نهاية فترة عقد الإيجار، فإن تكلفة الوكالة لعقد الإيجار تساوي صفرأ، لأن المستأجر وليس المؤجر هو الذي يتحمل نتائج الإهمال، ومع ذلك إذا كان يترتب على عقد الإيجار نقل الملكية بعد فترة للمؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، فإن تكلفة الوكالة لعقود الإيجار يمكن أن تكون جوهرية. ويجب اعتبارها أحد عوامل قرار تحديد القيمة الإيجارية بالنسبة للمؤجر، حيث يتوقع المؤجر بان عقد الإيجار سوف يخفض قيمة الأصل في نهاية فترة العقد إلى قيمة أقل من القيمة في حالة عدم وجود عقد الإيجار، وكنتيجة لذلك، فإنه يجب على المؤجر أن يرفع دفعات الإيجار المطلوبة لتعويض تكلفة الوكالة الخاصة بعقد الإيجار (Cordazzo, 2013).

ويعتمد مدى إعتبار تكلفة الوكالة ذات أهمية على عدد من العوامل أهمها، الطبيعة المرتبطة بالأصل الذي يتم تأجيره، إذ أن الأصول التي تنسم بالمتانة ويصعب إتلافها أو تحطيمها تنخفض تكاليف الوكالة المرتبطة بها، ومن ثم تعتبر الأفضل لأغراض التأجير، بالإضافة إلى دوافع المستأجر للحفاظ على حالة الأصل المستأجر، إذ قد يكون لدى بعض فئات المستأجرين دوافع أكثر للحفاظ على الأصل المستأجر من غيرهم، على سبيل المثال شركات الطيران، وكذلك القواعد واللوائح المرتبطة بالأصل، والتي تتطلب درجة عالية من العناية، فعلى سبيل المثال في مجال الطيران هناك متطلبات صارمة للحفاظ على سلامة الطائرات، ومن أهم العوامل المؤثرة على أهمية تكلفة الوكالة هي شروط التفاوض بين المؤجر والمستأجر (Xu et al., 2017).

فغالباً ما تتضمن عقود الإيجار على شروط تخفف من تكاليف الوكالة، على سبيل المثال تمنح الدائع مقابل الضرر بالنسبة للشقق المستأجرة، كما تضع عقود إيجار السيارات طويلة الأجل غالباً حداً معيناً لمسافات الأميال التي يمكن أن تقطعها السيارة سنوياً، بالإضافة إلى وجود حق الشراء بسعر تحفيزي Bargain purchase في عقد الإيجار، والذي يخفض أو يستبعد تكاليف الوكالة، إذ يسمح هذا الحق للمستأجر شراء الأصل بسعر أقل من القيمة السوقية المتوقعة في نهاية عقد الإيجار. كما أن طول فترة عقد الإيجار يعتبر من العوامل المؤثرة على أهمية تكلفة الوكالة، فإذا كان عقد الإيجار يسمح بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية فترة الإيجار، عندئذ لن تنشأ تكاليف الوكالة. وبالمثل إذا كانت فترة عقد الإيجار تغطي بصورة جوهرية الحياة الاقتصادية الكاملة للأصل، فإن تكاليف الوكالة سوف تكون ضئيلة للغاية، حيث أن المستأجر يتحمل تكلفة الإهمال أو إساءة استخدام الأصل، وكلما قصرت فترة عقد الإيجار كلما زادت تكاليف الوكالة (Nulla, 2014).

وتتحدد شروط عقد الإيجار بما يتم الاتفاق عليه بين المؤجر والمستأجر. وقد تختلف هذه الشروط من عقد لآخر تبعاً لطبيعة الأصل محل التعاقد، وما يتفق عليه طرفا العقد (Segal and Naik, 2019). وتتضمن شروط عقد الإيجار: فترة الإيجار، وقيمة الإيجار الدوري، وتكلفة تنفيذ العقد، وإمكانية إلغاء العقد، والقيود على المستأجر، وبدائل أو خيارات متاحة للمستأجر.

وتستغرق فترة الإيجار عادة جزء من العمر الاقتصادي للأصل المؤجر، وقد تمتد هذه الفترة لتغطي العمر الاقتصادي للأصل بالكامل. ويتضمن العقد قيمة الإيجار الدوري، والذي قد يكون ثابتاً خلال فترة العقد، وقد يتناقص أو يتزايد بحسب طبيعة الأصل، وما يتفق عليه طرفا العقد. ويمكن أن تتحدد قيمة الإيجار في العقد كنسبة من المبيعات التي يحققها المستأجر أو بحسب سعر الفائدة السائد في سوق المال في تاريخ التعاقد. وفي جميع الأحوال تتحدد قيمة الإيجار بما يضمن للمؤجر استرداد تكلفة الأصل المؤجر، والحصول على عائد مناسب خلال العمر الاقتصادي للأصل (Singh, 2012).

ويقصد بتكلفة تنفيذ العقد تلك النفقات المتعلقة بصيانة الأصل والتأمين عليه، والضرائب الخاصة به خلال فترة الإيجار. وقد يتفق طرفا العقد على أن يتحملها أحدهما بمفرده (المستأجر أو المؤجر)، كما قد يتم الاتفاق على أن يشارك الطرفان في تحمل التكلفة (Segal and Naik, 2019).

وتتضمن عقود الإيجار أحياناً بعض القيود التي تحد من قدرة المستأجر على الحصول على قروض طويلة الأجل، أو إبرام عقود إيجار أخرى طويلة الأجل خلال فترة العقد. ومن ناحية أخرى، قد تتضمن عقود الإيجار عدداً من البدائل أو الخيارات المتاحة للمستأجر عند انتهاء فترة العقد، مثل تجديد فترة العقد أو شراء الأصل في نهاية فترة العقد بقيمته السوقية في ذلك الوقت أو بسعر منخفض يتفق عليه الطرفان (Ellimaki, 2016).

وبشأن مدى تفضيل المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17) يصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي أو كعقد إيجار تشغيلي وفقاً لقاعدة عامة تتعلق بمن الذي يتحمل مخاطر ومنافع ملكية الأصل (Churyk et al., 2015). إذ يصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر، بينما يصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر.

ويطلق على عقد الإيجار التمويلي عقد إيجار رأسمالي، لأنه ينتج عن عقد الإيجار قيام المستأجر برسملة أصل بقائمة المركز المالي، ولكن كان من المفترض أن يقتصر المستأجر الأموال للحصول على هذا الأصل لتمويل عملية الشراء، وبالتالي يطلق عليه "عقد إيجار تمويلي" وهو المصطلح المستخدم في المعايير الدولية للتقرير المالي. وبصفة عامة يفضل المستأجرون المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي، بينما يفضل المؤجرون المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار كعقد إيجار تمويلي (Giannini, 2020).

بالنسبة للمستأجرين فإن تسجيل أصول والتزامات عقد الإيجار تؤثر بصورة سلبية على مؤشرات (نسب) الملاءة المالية مثل نسبة الديون إلى الأصول أو نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وبالتالي يفضل المستأجرون معالجة عقد الإيجار تشغيلي لأنه يوفر له تمويلاً من خارج قائمة المركز المالي، الأمر الذي ينتج عنه أن تكون نسب الرفع المالي أكثر ملاءمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر معالجة عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي أكثر ملاءمة بالنسبة لقائمة الدخل في المدى القصير، وذلك لأن مصروف الإيجار في ظل معالجة عقد الإيجار التشغيلي يكون أقل من إجمالي المصروف الناتج من الإهلاك ومصروف الفائدة في ظل معالجة عقد الإيجار التمويلي في السنوات الأولى من عقد الإيجار (Ey, 2016).

أما بالنسبة للمؤجرين، فإن العكس هو الصحيح، إذ يفضل المؤجر بصفة عامة المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي. فعلى مستوى قائمة المركز المالي يتم تحويل بند غير نقدي (المخزون أو الأصول الرأسمالية) إلى بند نقدي (مدينو عقود الإيجار)، والذي يبدو أنه أكثر سيولة. بينما على مستوى قائمة الدخل، فإنه يتم الاعتراف بأي أرباح من بيع الأصول فوراً، كما يتم خلال فترة عقد الإيجار، تسجيل إيرادات الفائدة. وفي المقابل في ظل المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي، يجب على المؤجر إظهار الأصل المؤجر ضمن الأصول، كما يجب أن يستهلك هذا الأصل. ويتم الاعتراف بدفعات الإيجار كإيرادات عند تحققها أو اكتسابها، وفي السنوات الأولى من عقد الإيجار،

فان دخل الفائدة في ظل المعالجة كعقد إيجار تمويلي عادة ما يتجاوز إيرادات الإيجار بعد طرح الإهلاك منه في ظل المعالجة كمقدار إيجار تشغيلي (Giner and Pardo, 2018).

3/3 أسباب إصدار معيار الإيجار (IFRS 16):

تجاوب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مع الانتقادات التي أحاطت بالمعيار 17 IAS المتعلق بالإيجار، وتتلخص هذه الانتقادات فيما يلي (العريدي، 2017، ص ص 16-17):

1. فشل المعيار 17 IAS المتعلق بالإيجارات بتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية: إذ تؤمن نسبة كبيرة من مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا مستثمرين أو محللين بأهمية الالتزامات التي تصاحب عقود الإيجار التشغيلية، وبالتالي فإن عدم إظهارها في القوائم المالية يضطر المستخدمين إلى عمل تعديلات على هذا القوائم لتأخذ بعين الاعتبار تلك الالتزامات، وتكون هذه التعديلات مبنية على المعلومات المقدمة ضمن الإفصاحات، إلا أن هذه المعلومات لا تكون كافية لعمل تعديلات يمكن الاعتماد عليها بموثوقية مما يضطر المستخدم إلى اللجوء إلى التقديرات والافتراضات، وعادة ما تكون نتائجها إما تضخيم لهذه الالتزامات أو تقليلها عن الواقع (العريدي، 2017، ص 16).

كذلك وجد المجلس أن غياب المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار والالتزامات عن القوائم المالية للشركات، يؤدي إلى عدم إعطاء صورة كاملة لمستخدمي القوائم المالية عن المركز المالي للشركة وبالتالي عدم قدرتها على المقارنة بين القوائم المالية للشركات التي تقتض لشراء أصولها والشركات التي تستأجر أصولها دون إدخال التقديرات الخاصة بهذه الالتزامات (العريدي، 2017، ص 17).

2. يعطي المعيار 17 IAS المتعلق بالإيجارات المجال للشركات للتلاعب في تصنيف العقود عند الحاجة بإظهارها بالقوائم المالية أو عدم إظهارها، وقد يكون هناك أسباب تدفع الشركات على تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تشغيلية بدلا من تصنيفها كعقود إيجار تمويلية، لما لذلك من أثر إيجابي على قوائمها المالية وأيضاً على النسب المالية الرئيسية، وتصبح هذه الممارسة مفضلة للشركات عندما يرتبط تقييم أداء الشركة وحوافز الإدارة بهذه النسب (العريدي، 2017، ص 17).

3. يري المنتقدون للمعيار 17 IAS المتعلق بالإيجار أن هناك تضارب وعدم إتساق بين المعيار 17 IAS المتعلق بالإيجارات والإطار المفاهيمي للقوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فحق استخدام الأصل والانتفاع به الذي يحصل عليه المستأجر بموجب عقد الإيجار يلبي تعريف الأصل في الإطار المفاهيمي، كما أن تعهد المستأجر بدفع الإيجار طوال مدة العقد يلبي تعريف الالتزام، إلا أن تصنيف الإيجار كإيجار تشغيلي يبقي الأصل والالتزام المترتبين على العقد خارج القوائم المالية للمستأجر (IASB, 2016).

4. الحد من أنشطة التمويل من خارج الميزانية Off-balance sheet، وإلغاء إخفاء بعض الالتزامات الخاصة بعقود الإيجار التشغيلي عن مستخدمي القوائم المالية.

وإنه من أهم مبررات صدور معيار IFRS 16 ما يلي (Wang and Zaheer, 2016, p. 122):

1. أهمية الإيجار كنشاط للعديد من الكيانات الاقتصادية، ويعد وسيلة للحصول على التمويل وتقليل مخاطر ملكية الأصول بالإضافة إلى أن القيم الفعلية التي تظهر في القوائم المالية المختلفة لعنصر الإيجار يجب أن تتوافر للمستخدمين لمعرفة الصورة الكاملة لأنشطة الإيجار بالشركة.

2. مطالبة النموذج المحاسبي السابق لعقود الإيجار الشركات المستأجرة والمؤجرة بتصنيف عقود إيجارها إما عقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. وقد تم إنتقاد هذا النموذج بسبب فشله في تحقيق رغبات المستخدمين حيث لا يقدم العرض والتمثيل الصادق لمعاملات الإيجار، ولم يطالب الشركات المستأجرة بالاعتراف بالالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلي.
3. يعمل تطبيق المعيار الدولي IFRS 16 علي تحقيق رغبة IASB في تحسين جودة التقارير المالية عن طريق العرض والافصاح والتمثيل الجيد لمختلف عناصر الالتزامات المرتبطة بعنصر الإيجار.
4. رغبة كل من FASB و IASB في تحقيق وتفعيل مدخل جديد للمحاسبة عن عقود الإيجار يتلخص في ضرورة مطالبة الشركات المستأجرة بالاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار، وهذا المدخل يعتمد علي العرض الصادق للأصول والالتزامات للشركات المستأجرة وتعزيز الإفصاح وتحقيق الشفافية حول الأداء المالية ورأس المال المستخدم في الشركات المستأجرة مما يحقق جودة التقارير المالية.

وبالإضافة إلي ما سبق، قرر كلا من FASB و IASB وجوب مطالبة الشركات المستأجرة بالاعتراف بالأصول والالتزامات بالنسبة لكل عقود الإيجار مع استثناءات محدودة، وعرف المجلسان عقود الإيجار بنفس مفهوم IAS 17 وتوصل المجلسان إلي قرارات موحدة حول قياس التزامات الإيجار وكيفية المحاسبة عن الإيجارات التي تم تصنيفها علي انها عقود إيجار تمويلية مع عدم تغيير المعالجة المحاسبية للشركات المؤجرة، بالرغم من تعرض محاسبة المؤجر في النموذج المحاسبي السابق للانتقادات حيث لا تقدم معلومات كافية عن مدي تعرض المؤجر لخطر الائتمان الذي يظهر من الإيجار والتعرض لمخاطر الفائدة المحتجزة في الأصل المؤجر (عبد الله، 2018، ص 26).

4/3 أهداف المعيار الدولي الجديد للتقرير المالي (IFRS 16)

يتضمن (IFRS 16) مجموعة متسقة ومتناسكة من متطلبات المحاسبة والإفصاح عن عقود الإيجار، إذ يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، وذلك من وجهة نظر كل من المستأجر والمؤجر (IASB, 2016-b) والتي من شأنها أن تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة ومقدار وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية الناتجة عن عقود الإيجار. ويهدف هذا المعيار إلى ضمان أن يقدم كل من المستأجرين والمؤجرين معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن معاملات عقود الإيجار، بما يساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركات (Deloitte, 2016)، ووفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان أحكام وشروط عقود الإيجار وكافة الحقائق والظروف المتعلقة بها عند تطبيق هذا المعيار، كما يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار بصورة ثابتة على عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة وفي الظروف المتشابهة (KPMG, 2016).

وعلى وجه التحديد، يحدد IASB أهداف المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16) على النحو التالي، إزالة التناقضات ونقاط الضعف في المتطلبات الموجودة في المعايير الحالية لعقود الإيجار، وتوفير إطار شامل وأكثر تماسكاً لمعالجة قضايا عقود الإيجار، وتحسين القابلية للمقارنة بين القوائم المالية عبر الوحدات الاقتصادية المختلفة والصناعات وأسواق رأس المال، وتوفير المزيد من المعلومات المفيدة

لمستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال تحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي حول عقود الإيجار لدى كل من المستأجر والمؤجر، وأخيراً تبسيط أعداد القوائم المالية وسهولة فهم متطلبات معالجة عقود الإيجار. ولتحقيق هذه الأهداف، فإن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16) هو إلغاء التمييز بين عقد الإيجار التشغيلي وعقد الإيجار التمويلي في القوائم المالية للمستأجرين، وبدلاً من ذلك يتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار طويلة الأجل ضمن قائمة المركز المالي للمستأجر، وتظهر ضمن الأصول والالتزامات مما يؤثر على الأداء المالي للشركة ومركزها المالي (PWC, 2016-b).

5/3 نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16)

يجب على الشركات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (16) على جميع عقود الإيجار، باستثناء ما يلي (IASB, 2016a):

أ- عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي.

ب- عقود إيجار الأصول البيولوجية، التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS, 41)، الزراعة.

ج- ترتيبات امتياز الخدمات، والتي تدخل ضمن نطاق (IFRIC 12).

د- تراخيص الملكية الفكرية التي يمنحها المؤجر ضمن نطاق المعيار للتقرير المالي (IFRS 15).

هـ- الحقوق التي يحصل عليها المستأجر بموجب اتفاقيات الترخيص، ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS38)- الأصول غير الملموسة.

ومن ناحية أخرى، فإن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) يشبه معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، حيث يشمل جميع العقود التي تنقل الحق في استخدام أحد الأصول لفترة من الزمن نظير مقابل، وذلك باستثناء إعفاءين هما عقود الإيجار قصيرة الأجل (12 شهر أو أقل)، وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة مثل الحاسبات الشخصية والأثاث المكتبي (قيمتها أقل من 5000 دولار)، وذلك بهدف تخفيف التعقيد عند تطبيق المعيار الجديد (BDO, 2017).

6/3 متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16)

لم يبدأ المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) من فراغ، ولكنه جاء نتيجة محصلة للدراسات السابقة وتحليل آراء أصحاب المصالح، فهو من الشمول، إذ عالج عقود الإيجار في محاولة لتحقيق الاتساق المحاسبي والقابلية للمقارنة، ولذلك يتم رسمة عقود الإيجار لدى المستأجرين دون تمييز بين عقد الإيجار التشغيلي وعقد الإيجار التمويلي، ولكن يتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر ضمن الأصول والالتزامات (Sacarin, 2017). وتؤثر رسمة عقود الإيجار لدى المستأجر على القوائم المالية والمقاييس والمؤشرات الأساسية للشركات (Tai, 2013; Villiers and Middelburg, 2013; Wong and Joshi, 2015; Beckman, 2016)

ويتضح إن المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16) سوف يؤثر على المقاييس المالية الرئيسية للمستأجر كما يلي (Tai, 2013; Villiers and Middelburg, 2013; Wong and Joshi, 2015; Beckman, 2016):

- (أ) يعترف المستأجر بأصل "حق الاستخدام" في بداية عقد الإيجار، وذلك بالتكلفة وفقاً للقيمة الحالية لدفعات الإيجار، مما يترتب عليه زيادة قاعدة الأصول في قائمة المركز المالي، ومن ثم سوف يؤثر على معدل دوران الأصول.
- (ب) الاعتراف بالتزامات الإيجار في بداية عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ، مما يترتب عليه زيادة الالتزامات المالية للمنشأة، ومن ثم سوف يؤثر ذلك على نسب الرفع المالي.
- (ج) الاعتراف بمصروف إهلاك أصل حق الاستخدام، والاعتراف بالفوائد، وذلك بدلاً من مصروف الإيجار التشغيلي، ويترتب على ذلك زيادة الربح التشغيلي، وكذلك زيادة مقاييس الربح التي تستبعد الإهلاك والفوائد مثل الربح قبل الفائدة والإهلاك.

7/3 أهم الاختلافات بين (IFRS 16) و (IAS 17)

وضع (IFRS 16) إطاراً شاملاً للمحاسبة عن عقود الإيجار، وقدم هذا المعيار تغييرات جوهرية في المتطلبات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين، إلا أن الإرشاد المتعلق بالمؤجرين ظل دون تغيير إلى حد كبير عن معيار المحاسبة الدولي (IAS 17). ويمكن للباحثين عرض أهم الاختلافات الرئيسية بين المعيار الجديد (IFRS 16) والمعيار السابق IAS 17 على النحو التالي (IASB, 2016-a):

جدول رقم (1/3)

أهم الاختلافات الرئيسية بين (IFRS 16) و (IAS 17)

وجه المقارنة	المعالجة الجديدة وفقاً (IFRS 16)	المعالجة السابقة وفقاً (IAS 17)
تعريف عقد الإيجار	عقد أو جزء من العقد ينقل الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) إلى العميل (المستأجر) لفترة من الزمن نظير مقابل.	عقد بموجبه يتم نقل أو تحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر لفترة من الزمن نظير مقابل.
تصنيف عقد الإيجار	لا يتم التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية وعقود الإيجار التمويلي من وجهة نظر المستأجر، حيث يلغى تصنيف عقود الإيجار للمستأجر، وبدلاً من ذلك يتم التعامل مع جميع عقود الإيجار بطريقة مماثلة لعقود الإيجار التمويلي، إذ يتم رسملة عقود الإيجار عن طريق الاعتراف بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، وإظهارها ضمن الأصول (أصول حق الاستخدام) والاعتراف	يتم التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية وعقود الإيجار التمويلي، استناداً على تحديد متى يكون عقد الإيجار مشابهاً اقتصادياً لشراء الأصل، وعندما يتم تحديد أن عقد الإيجار مشابه اقتصادياً لشراء الأصل يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي، إذ يحول هذا العقد بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر ويتم الإفصاح عنه في قائمة

<p>المركز المالي. بينما يصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر، ولا يتم إدراج هذه العقود في قائمة المركز المالي ولكن تظهر في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.</p>	<p>بالتزام مالي يمثل التزام المستأجر بسداد دفعات الإيجار المستقبلية. والاستثناء من الاعتراف والقياس هو عقود الإيجار قصيرة الأجل (12 شهر أو أقل) وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة.</p>	
<p>لا يتضمن المعيار إرشادات محددة لفصل مكونات عقد الإيجار.</p>	<p>يتم فصل العنصر التاجيري عن المكون غير التاجيري (الخدمة)، إذ تختلف عقود الإيجار عن عقود الخدمة. ويتم تحديد كل عنصر إيجار بصورة منفصلة استناداً إلى الإرشادات الخاصة بتعريف عقد الإيجار لتحديد مدى انطباق مفهوم حق استخدام الأصل على المكون أو العنصر التاجيري ويتم فصل المكون الإيجاري، وتخصيص مقابل العقد عليهما على أساس شعر مستقل لكل منهما</p>	<p>فصل مكونات عقد الإيجار</p>
<p>لا يوجد إرشاد شامل محدد</p>	<p>يسمح المعيار بالجمع بين العقود في حالة استيفاء معايير وشروط معينة يحددها المعيار</p>	<p>تجميع العقود</p>
<p>لا يوجد اعفاءات للاعتراف والقياس</p>	<p>يتضمن المعيار على إعفاءين للاعتراف والقياس وكلا الإعفاءين اختياريًا ولا ينطبقان إلا على المستأجر وهما (أ) عقود الإيجار قصيرة الأجل، حيث فترة الإيجار 12 شهر أو أقل. (ب) عقود الإيجار التي يكون الأصل الأساسي منخفض القيمة مساوي أو أقل من 5000 دولار.</p>	<p>اعفاءات الاعتراف والقياس</p>
<p>لا يتضمن المعيار أي إرشادات عن كيفية المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار بالنسبة للمؤجر.</p>	<p>تعديل عقد الإيجار بالنسبة للمؤجر تعتمد المعالجة المحاسبية على نوع التعديل، إذ يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار التشغيلي باعتباره عقد إيجار جديد من قبل المؤجر، بينما يتم المحاسبة عن تعديلات عقد الإيجار التمويلي كعقد إيجار منفصل إذا كان التعديل يزيد من نطاق عقد الإيجار ومقابل العقد يزداد بمقدار يتناسب مع السعر المستقل لزيادة نطاق العقد.</p>	<p>تعديل عقد الإيجار</p>

<p>يركز المعيار على تحديد ما إذا كان عقد الإيجار مشابهاً اقتصادياً لشراء الأصل، وعندما يتم تحديد عقد الإيجار على أنه كذلك، يتم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي، ويتم الإفصاح عنه في قائمة المركز المالي، بينما يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي، ولا يتم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي ولكن يتم الإفصاح عن مصروف الإيجار على أساس القسط الثابت في كل فترة من فترات الإيجار.</p>	<p>تظهر جميع عقود الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر كأصل حق الاستخدام والتزامات إيجار، إذ يتم: (1) الاعتراف بأصول والتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي، وتقاس مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية. (2) الاعتراف بإهلاك الأصول المؤجرة، ومصروف الفائدة على التزام الإيجار. (3) فصل المبلغ النقدي الإجمالي المدفوع إلى جزء لسداد الالتزام الإيجار ويتم الإفصاح عنه في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التمويلية، والجزء الأخر يمثل مصروف الفائدة، ويتم الإفصاح عنه في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة التمويلية.</p>	<p>محاسبة المستأجر</p>
<p>يتعين على المؤجر تصنيف عقود الإيجار إما كعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي استناداً على ما إذا كان يتم نقل جميع منافع ومخاطر ملكية الأصل. وإذا تم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي يتم إلغاء الاعتراف بالأصل، والاعتراف بمستحقات الإيجار بمبلغ يعادل صافي الاستثمار في عقد الإيجار. أما إذا تم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي، يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل.</p>	<p>لم تتغير المعالجة المحاسبية للمؤجر بشكل جوهري، ولكن تم تعزيز متطلبات الإفصاح، إذ يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار أما إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي، استناداً إلى ما إذا كان قد تم نقل جميع منافع ومخاطر الملكية للأصل الأساسي.</p>	<p>محاسبة المؤجر</p>

المصدر: من إعداد الباحثون بالاطلاع على المعيار الجديد (IFRS 16) والمعيار السابق IAS 17

8/3 منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16):

يترتب على المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي الجديد (IFRS 16) منافع تتمثل في تحسين عملية اتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم المالية، وذلك نتيجة لما ينتج عن المعيار الجديد من عرض عادل لأصول والتزامات الشركات المستأجرة، وزيادة الشفافية حول الرفع المالي للشركات ورأس المال المستثمر (IASB, 2016-c).

وتتمثل منافع تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) في الآتي:

(أ) تحسين جودة التقارير المالية:

من المتوقع زيادة الشفافية حول الرفع المالي للشركة المستأجرة ورأس المال المستخدم. و أن يتيح للمستثمرين والمحللين ومستخدمي القوائم المالية تقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للشركات ، حيث يتطلب المعيار الجديد (IFRS 16) الاعتراف بأصول والتزامات الإيجار لدى المستأجر، وذلك بالنسبة لجميع عقود الإيجار، مما يوفر عرضاً عادلاً للمركز المالي للشركة، .

ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن يتيح المعيار الجديد معلومات أكثر شفافية ودقة عن عقود الإيجار لدى الشركة، مقارنة بمتطلبات المعالجة المحاسبية السابقة وفقاً لمعيار (IAS 17) ، مما كان يضطر بعض المستثمرين للقيام بتعديل معلومات عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي باستخدام أساليب متنوعة أقل دقة، في حين لا يقوم البعض الآخر من المستثمرين بذلك، ومن ثم يوفر المعيار الجديد المزيد من فرص التكافؤ لجميع المشاركين في السوق (IASB, 2016-c).

(ب) تحسين القابلية للمقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول والشركات التي تقتض لشراء الأصول:
يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) إلى تحسين كبير في القابلية للمقارنة للمعلومات المالية بين الشركات، ويرجع ذلك إلى ما يتطلبه المعيار الجديد من اعتراف الشركات المستأجرة بأصول والتزامات جميع عقود الإيجار، حيث لا يتم التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية وعقود الإيجار التمويلية، هذا بالإضافة إلى قيام الشركات المستأجرة بقياس جميع أصول والتزامات عقود الإيجار بنفس الطريقة، ونتيجة لذلك سوف تعكس القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للشركات (IASB, 2016-c).

(ج) تحسين عملية اتخاذ القرارات: يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) إلى توفير مجموعة أشمل من المعلومات وإفصاح كاف عن عقود الإيجار مقارنة بما يوفره المعيار السابق (IAS 17). مما يوفر مزيداً من الشفافية حول عمليات الشركة ومركزها الاقتصادي، مما يمكن كل من المستثمرين والمقرضين من اتخاذ القرارات الإستثمارية والإنتمانية بصورة أفضل. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يقوم المستثمرين بتحليل المعلومات المالية للشركات دون تعديل عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي، مما يوفر أساس أفضل لاتخاذ القرارات، نظراً للإفصاح عن أصول والتزامات عقود الإيجار داخل قائمة المركز المالي (IASB, 2016-c) .

ومما لا شك فيه أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 16) سوف يكون له تكاليف عند تطبيقه، ويمكن تقسيم تلك التكاليف إلى شقين، الأول تكاليف بالنسبة للمستخدمين والثاني تكاليف بالنسبة لمعدي القوائم المالية. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

(أ) التكاليف بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

يمكن التمييز بين نوعين من التكاليف بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وهما تكاليف لمرة واحدة وتكاليف الاستمرار (EFRAG, 2015)، ويقصد بالتكاليف لمرة واحدة One – off- costs. التكاليف التي يتحملها مستخدمو القوائم المالية لمرة واحدة عند تطبيق المعيار الجديد، وذلك لقراءة وفهم المعيار الجديد، وذلك بغرض تأكيد أو تحديث تحليلاتهم للحصول على المعلومات. فعند تطبيق المعيار الجديد لأول مرة سيكون مستخدمو القوائم المالية في حاجة لفهم لماذا تختلف الأرقام في القوائم المالية وما الذي تعنيه. بينما تكاليف الاستمرار Ongoing costs هي عبارة عن التكاليف التي يضطر المستخدمون لتحملها لإعادة تأكيد تحليلاتهم لمعلومات القوائم المالية، ومن غير المرجح أن تكون تلك التكاليف كبيرة، حيث متطلبات المعيار الجديد ستؤدي إلى معلومات ملائمة ومفهومة.

(ب) التكاليف بالنسبة لمعدي القوائم المالية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التكاليف بالنسبة لمعدي القوائم المالية، وهي التكاليف لمرة واحدة وتكاليف الالتزام، وتكاليف الاستمرار، (EFRAG, 2015)، فالتكاليف لمرة واحدة سوف يتحملها معدي القوائم المالية عند تطبيق المعيار الجديد، وذلك لتعريف أنفسهم بالمتطلبات الجديدة للمعيار الجديد، والتدريب على كيفية تطبيقها، ويمكن أن تشمل أيضاً هذه التكاليف الاستثمارات والمشاورات مع الأطراف الأخرى، على سبيل المثال الزملاء والمراجعين. بينما تكاليف الالتزام Compliance costs سوف يتكبدها أغلب معدي القوائم المالية، حيث سوف يتحملون الأنواع التالية من التكاليف للالتزام بمتطلبات المعيار الجديد وتشمل تكاليف تنفيذ التغييرات أو تكاليف تطوير نظم وعمليات جديدة وآليات الرقابة المستخدمة لجمع البيانات، وعمل التقديرات المطلوبة وتوفير الإفصاحات المطلوبة، والأتعاب الإضافية المدفوعة للمراجعين المستقلين لمراجعة القوائم المالية في فترة التطبيق الأولى للمعيار الجديد. وأخيراً تكاليف الاستمرار، وهي عبارة عن تكاليف تجميع ومعالجة البيانات بشكل مستمر، وتعديلات النظام والعمليات المرتبطة به، والضوابط الداخلية التي ستكون ضرورية لضمان أن تكون المعلومات كاملة ودقيقة، وذلك بشكل مستمر.

ويمكن القول أن الانتقال إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 16) سوف يؤثر على جميع مجالات الأعمال التجارية وبدرجات متفاوتة، وهذا يتطلب من منشآت الأعمال الاهتمام ودراسة المتطلبات الجديدة للمعيار الجديد، وحل أي قضايا محاسبية محتملة في المستقبل.

4- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 وأثرها على الأداء المالي للشركات الكويتية.

1/4 مقدمة:

يرجع اهتمام الفكر المحاسبي بموضوع مؤشرات الأداء لأهمية ذلك في تقييم منشآت الأعمال لأدائها مما يساعدها في تحسين الوضع المالي وضمان الإستمرارية في ظل ندرة الموارد مقارنة بالإحتياجات المالية لتلك المنشآت (السامرائي وآخرون، 2019). وتمثل مؤشرات الأداء أحد أدوات الرقابة من خلال تقييم أداء الشركة وتحديد جوانب القوة والضعف، بالإضافة إلى أنها أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها الملاك والمستثمرين والمقرضين في إتخاذ قراراتهم من خلال ما توفره من بيانات ومعلومات تساعد على معرفة الإتجاهات المستقبلية للمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار في تحقيق الأرباح وقابليتها على تسديد إلتزاماتها المالية (الساعدي وهادي، 2016).

2/4 مفاهيم الأداء المالي:

يعرف (دادان وحفصي، 2014، ص 24) الأداء المالي على أنه مدى مساهمة أنشطة المنظمة في خلق قيمة، أو الفعالية في استغلال الموارد المالية أفضل إستغلال من خلال بلوغ الأهداف المالية في أقل تكاليف.

وعرفه حمه ومحمود (2016، ص 14) الأداء المالي بأنه "تعبير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك من خلال تقليل التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مس تمرة تمتد إلى المدى البعيد والمتوسط بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء"

ويعني الأداء المالي مدى نجاح الشركة في استخدام كل الموارد المتاحة لديها مادية كانت أو معنوية للحد الذي يمكن من خلاله تخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات، ويمثل الأداء المالي مقياساً لمدى قدرة الشركة في تحقيق أهدافها، ويمكن التعبير عن الأداء المالي للشركة من خلال مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة (الدليمي، 2019).

وتبحث الوظيفة المالية عن أساس عملي سليم لتقييم استخدام الأموال بفاعلية وكفاءة، كي تتمكن المنشأة من تحقيق أهدافها المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات موثوقة وملائمة وطريقة تحليل عملية وعلمية دقيقة، يعني تقييم الأداء المالي للمنشأة تقديم حكم ذو قيمة، على ضوء معايير محددة سلفاً، حول مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة من قبل الإدارة لتحقيق أهداف المنشأة خلال فترة مالية محددة، ويهدف تقييم الأداء إلى بيان مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الإيرادات سواء كان ذلك من النشاط التشغيلي الرئيسي، أو أنشطتها الثانوية الأخرى، ومن الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي النسب المالية وهي مؤشرات يمكنها تقييم الأداء المالي إلا أنها لا تكون ذات قيمة أو فائدة إلا إذا تم مقارنتها مع نفس النسب في سنوات سابقة للتعرف على التطور الذي حصل على هذه النسب واتجاهات هذا التطور، أو مقارنتها بالنسب المرجعية (المعيارية) لتحديد درجة الانحراف أو مقارنتها مع نسب منشآت أخرى تعمل في نفس القطاع (المطارنة، 2017).

وطالما أن المستثمر الرشيد يسعى إلى تعظيم المنفعة من الموارد المتاحة من خلال استثمارها في موجودات تحقق له العوائد المطلوبة، فإنه يعمل على المبادلة ما بين العائد والمخاطرة في قرار الاستثمار واختيار الاستثمار الذي يحقق له أعلى عائد بأقل مخاطرة إذا ما كانت العوائد والمخاطرة مختلفة من استثمار إلى آخر (الضرب، 2018).

3/4 أهمية الأداء المالي:

ويمكن توضيح أهمية الأداء المالي في النقاط التالية (آسية، 2018):

1. توفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي مما يساعد في تحديد نقاط الضعف والقوة، وترشيد القرارات، وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي، وفي إجراءات المقارنات سواء بين المؤسسة وباقي المؤسسات في نفس القطاع أو بين حالة المؤسسة نفسها لعدة سنوات.
2. يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من الأطراف الخارجية كالعلاء والموردين والمستثمرين، مما يضيف الصورة الشفافة للوضع المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.
3. إضافة إلى ذلك تتبع أهمية الأداء المالي في عملية متابعة المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات تصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

4/4 المؤشرات المالية:

تعد المؤشرات المالية من أهم الأدوات في قياس أداء الشركات خلال فترة معينة من خلال مقارنة المؤشرات المالية للمنشأة مع المؤشرات المالية للشركات المنافسة التي تمثل البيئة القطاعية لها.

كما تعتبر أداة يعتمد عليها الأطراف الأخرى من ملاك ومقرضون ومستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتعتبر المؤشرات المالية من أدوات الرقابة التي تمارسها الشركة لقياس جوانب أداء المنشأة وكشف مواطن القوة والضعف ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم، وإن المؤشرات المالية كثيرة ومتنوعة وقد صنفت ضمن مجموعات يركز جوهرها على الربحية والتي توضح قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحقوق الملكية، ومؤشرات السيولة والتي توضح قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ومؤشرات الرافعة المالية والتي توضح مدى استخدام الشركة للمديونية في هيكلها المالي، ومؤشرات الكفاءة والتي تعكس كفاءة الشركة في استخدام موجوداتها لتوليد المبيعات، ومؤشرات السوق والتي تبين قيمة الشركة في أنظار المستثمرين.

ولذلك تعتبر المؤشرات المالية أداة يستدل بها في اتخاذ القرارات الرشيدة ومن بين تلك القرارات تلك التي تتعلق بالاستثمار في الأسهم من خلال ما توفره من بيانات ومعلومات تساعد على استقراء الاتجاهات المستقبلية للمنشأة ومدى قدرتها على الإستمرار في تحقيق الأرباح وقابليتها على تسديد التزاماتها المالية، ويمكن أن يتحسن قرار الإستثمار بشأن الإستثمار في أسهم شركة ما عندما يتم الركون إلى مجموعة مؤشرات تعطي نتائج أفضل للحكم على أداء الشركة (الساعدي وهادي، 2016).

5/4 مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي

يوجد العديد من المقاييس المالية التي تستخدم لتقييم أداء شركة منها المقاييس أو المؤشرات التي تقيس الأداء المالي مثل معدل العائد على الإستثمار، والقيمة الاقتصادية المضافة، وكذلك المقاييس التي تقيس فعالية الشركة في استغلال مواردها المتاحة، مثل العائد على الأصول (السرطاوي، 2015)، كما يمكن تصنيف المتغيرات التي تمثل أداء الشركات في مجموعتين، هما: مقاييس على أساس السوق والمقاييس المحاسبية (Garini et al., 2017).

1/5/4 مقاييس الأداء المحاسبية:

تتنوع مقاييس الأداء المحاسبية، إذ تشمل مؤشرات الربحية والكفاءة والمديونية والسيولة (Panahaiana and Hosseini, 2013)، ومن هذه المقاييس:

1. العائد على الأصول (Return on Assets):

يقيس هذا المعدل الفعالية الكلية للشركة في تحقيق الربح من خلال الإستثمارات والموجودات المتاحة لديها، وكلما زاد هذا المعدل كلما كانت الربحية أكبر (Clauduu- Marian, 2011)، وهذا المعدل مؤشر على الربحية الكلية للشركة ذات الرأسمال المتوفر من خلال الأسهم والديون الرأسمالية. والمستثمرون حريصون على النظر إلى هذا المعدل لأنه يعطي صورة واضحة عن ربحية الشركة، يستخدم هذا المقياس عادة لمقارنة الأداء بين مختلف الأعمال والتحقق مما إذا كانت العائدات المتولدة كافية لتسديد تكلفة رأس المال (Gabriel, 2016).

2. معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) (Return on Equity ROE):

ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن إستثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤ، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض (Gabriel, 2016).

3. هامش إجمالي الربح (Gross Profit Margin):

هو أحد النسب الأكثر أهمية لقياس ربحية الشركة، ويحتسب هامش إجمالي الربح من خلال طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات. وهذا المعدل يعكس العلاقة بين إجمالي المبيعات وتكلفة المبيعات. وهامش إجمالي الربح الناتج يقسم على المبيعات للوصول إلى نسبة هامش إجمالي الربح. وهذه النسبة تشير إلى الهامش المتوفر لامتصاص تكاليف البيع والإدارة وغيرها من المصاريف والخسائر للوصول إلى صافي الربح (Hakeem and Bambale, 2016).

4. هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin):

يعتبر الربح التشغيلي مؤشر آخر لقياس الربحية الناتجة فقط عن النشاط الرئيسي للشركة، وهذا المعدل يعكس العلاقة بين الربح التشغيلي والمبيعات. ويظهر في الغالب العائد من النشاط الأساسي قبل المصاريف غير التشغيلية والإيرادات والضرائب قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أعمالها الأساسية (Gabriel, 2016).

2/5/4 مقاييس الأداء القائمة على السوق:

تختلف مقاييس الأداء القائمة على السوق عن المقاييس المحاسبية، إذ تعطي مؤشرًا حول قيمة الشركة، وما تم إضافته من قيمة للمساهمين، إذ أنها تقيس مدى قدرة الشركة على تعظيم ثروة الملاك، وهي لا تتأثر بشكل مباشر بالأرقام المحاسبية (Castek, 2013)، ومن أشهرها:

1. نسبة توبين Q (Tobin's Q):

تعتبر نسبة توبين Q مؤشرًا للتنبؤ بالربحية المستقبلية، وتم تعريفها بأنها نسبة القيمة السوقية للشركة إلى تكلفة الإحلال (Soufeljil et al., 2016)، أن أهم مزايا نسبة توبين Q هي الحد من أي تشوهات بسبب القوانين الضريبية والسياسات المحاسبية المستخدمة، وذلك لاستخدامها للقيمة السوقية لرأس المال الشركة الذي يشمل عوامل الخطر والربحية في المستقبل (Hakeem and Bambale, 2016).

2. بيتا (Beta):

وتمثل قيمتها مقياسًا لمخاطر الشركة، وهي إحدى مكونات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Asset Pricing Model (CAPM))، وهي تصف العلاقة بين العائد المتوقع للسوق بأسره والعائد المتوقع لمحفظة مالية أو سهم واحد، أي أنها تقيس مخاطرة السهم بالنسبة لمخاطرة السوق ككل (Tahir et al., 2013).

3. قيمة الشركة السوقية (MKTCAP):

ويمكن تحديد قيمة الشركة أو قيمة أسهمها بطرق عديدة ومختلفة، والطريقة الأساسية لقياس هذه القيمة هي مضاعفة جميع أسهم الشركة القائمة بالسعر الحالي للسهم الواحد في السوق (Carini et al., 2017).

4. القيمة السوقية المضافة (MVA):

تمثل القيمة المضافة للثروة الحقيقية التي أضافتها الشركة بفعل عمليات تم استغلالها، وتقيس الوزن الاقتصادي للشركة، وتمثل مقياس جوهرى وهام يعبر عن أداء الشركة ومدى نجاحها في إدارة مواردها واستثمارها، وهي المؤشر الثاني الذي سوقته شركة Stern Stewart كمؤشر لتقييم الأداء في

الشركات، وتشير القيمة السوقية المضافة إلى الفرق بين القيمة السوقية الحالية للشركة ورأس المال الذي يساهم به المستثمرون، كما في الميزانية العمومية (Carini et al., 2017). ويتفق الباحثون مع (Carini et al., 2017) بأنه عندما تكون القيمة السوقية المضافة إيجابية يعني ذلك مؤشراً على تعظيم قيمة المساهمين، بينما في حال كانت سلبية فهي مؤشر على تخفيض القيمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المقياس يعتبر من المقاييس التي تجمع مقاييس الأداء السوقية مع المقاييس المحاسبية.

6/4 أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية.

يتم تقييم الأداء المالي من خلال تحليل البيانات والمعلومات بالتقارير المالية وذلك بهدف التعبير عن الواقع الاقتصادي والمالي للشركة لدعم اتخاذ القرارات (Silva and Miranda, 2016)، ويتم تقييم الأداء من خلال العديد من الأساليب مثل النسب والمؤشرات المحاسبية والتي تعتمد على رقمين تربطهما علاقة معاً، ويتم تصنيف تلك المؤشرات إلى عدة تصنيفات، فمن وجهة نظر الإدارة المالية تصنف النسب إلى نسبة السيولة، ونسبة النشاط، ونسبة الملاءة، ونسبة الربحية (Akinleye, 2016).

ويترتب على تطبيق IFRS 16 تعديل في الممارسات والتقديرات المحاسبية مما يؤثر على بنود القوائم المالية مثل تغيير في القيم الرقمية لإيرادات المبيعات، المصروفات، الأصول، الربح الشامل، والتدفقات النقدية وينعكس ذلك على مؤشرات الأداء (Hoshino, 2017; Rad et al., 2016; Yahya et al., 2016).

ومع اعتماد مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعيار الدولي الجديد رقم (16) والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) يمكن رؤية تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على البيانات المالية كما في الجدول رقم (1/4) (Susanti et al., 2021).

جدول رقم (1/4)

تأثير المعيار الدولي رقم (IFRS 16) على البيانات المالية

التأثير على قائمة المركز المالي	التأثير على قائمة الدخل	التأثير على قائمة التدفقات النقدية
الأصول الإيجارية سوف تزداد، حيث يظهر بند تحت مسمى "أصل حق الاستخدام"	EBITDA سوف تزداد	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سوف تزداد
الالتزامات التشغيلية سوف تزداد	الربح التشغيلي وتكلفة التمويل سوف تزداد	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية سوف تنخفض

المصدر: (Susanti et al., 2021)

أن مقاييس قائمة المركز المالي للمستأجر قد تغيرت تغيراً جوهرياً بعد رسمة عقود الإيجار التشغيلي، وهذا بسبب زيادة الأصول والالتزامات بعد رسمة الإيجار التشغيلي، بالإضافة لذلك فإن مقاييس قائمة الدخل أصبحت مختلفة بعد رسمة الإيجار التشغيلي، وذلك لأن مصروف الإيجار انقسم إلى جزئين، مصروف الفائدة، ومصروف الإهلاك. لذا سنجد أن تطبيق المعيار الدولي الجديد رقم IFRS 16 سوف يؤثر بشكل كبير على الأصول والالتزامات ومصروف الفوائد وجميع النسب المالية الرئيسية للمستأجر كما يلي:

- 1- سوف يعترف المستأجر بأصل حق الاستخدام في بداية عقد الإيجار وذلك بالتكلفة وفقاً للقيمة الحالية لدفعات الإيجار مما يترتب عليه زيادة قاعدة الأصول في قائمة المركز المالي ومن ثم سوف يؤثر على معدل دوران الأصول.
- 2- الاعتراف بالتزامات الإيجار في بداية عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ مما يترتب عليه زيادة الالتزامات المالية للمنشأة ومن ثم سوف يؤثر ذلك على نسب الرفع المالي.
- 3- الاعتراف بمصروف إهلاك أصل حق الاستخدام والاعتراف بالفوائد وذلك بدلاً من مصروف الإيجار التشغيلي، ويترتب على ذلك زيادة الربح التشغيلي وكذلك زيادة مقاييس الربح التي تستبعد الإهلاك والفوائد مثل الربح قبل الفائدة والإهلاك.

ويؤكد (Silva and Miranda, 2016) علي أن المعايير الدولية للتقرير المالي تؤثر علي الاعتراف وقياس وتسجيل عناصر حقوق الملكية، وأيضاً له أثر علي إدارة رأس المال العامل للشركات من خلال تأثيرها علي صافي راس المال العامل، ورصيد النقدية، ومعدل السيولة، والتي تمثل أساس التحليل الاقتصادي والمالي. وتوصل (Setiawan et al., 2019) إلي انخفاض مستوي إدارة الأرباح بعد اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي، وأن المصاريف التقديرية قد انخفضت. ومع ذلك تكاليف الإنتاج والتدفقات النقدية زادت. وأيضاً توصل (PWC, 2019) إلي أن تبني IFRS 16 يؤثر علي قياس الإيرادات والربحية ومن ثم ينعكس ذلك علي معدلات النمو. ومن ثم يمكن صياغة الفرض البحثي الرئيسي للدراسة كالتالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم IFRS 16 (16) علي الأداء المالي للشركات الكويتية.

5- الدراسة التطبيقية

1/5- مقدمة: تناول الباحثون في الأقسام السابقة من الدراسة التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والمتعلقة بأثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 على الأداء المالي، واستكمالاً لذلك يتناول الباحثون في هذا القسم الجوانب المختلفة للدراسة التطبيقية تحقيقاً للهدف الرئيسي من هذه الدراسة.

2/5- الهدف من الدراسة التطبيقية: يتمثل الهدف من الدراسة التطبيقية في:

بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الأداء المالي للشركات الكويتية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على ربحية الشركات الكويتية.

- بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على سيولة الشركات الكويتية.

- بيان أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الملاءة المالية للشركات الكويتية.

3/5-مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

أ- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية فيما عدا قطاعي (البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك) وذلك خلال الفترة من (2020 حتى 2023) وقد بلغت عدد الشركات المتداولة في البورصة لعام 2023 عدد 143 شركة منهم عدد 62 شركة تنتمي لقطاعات (البنوك بعدد 9 شركات، والخدمات المالية بعدد 45 شركة، والتأمين بعدد 8 شركات) وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من عدد 81 شركة (التقرير السنوي للبورصة الكويتية، 2023).

ب- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للاعتبارات التالية:

أ- أن تكون مدرجة وتم تداول أسهمها ولم تتوقف عن التداول في البورصة خلال فترة الدراسة.

ب- إمكانية الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة مثل توافر التقارير المالية للشركات على المواقع الإلكترونية للشركات أو على الموقع الإلكتروني للبورصة الكويتية.

ج- أن تكون القوائم المالية معدة عن السنة المالية التي تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31 من كل عام.

وبناءً على ما سبق فقد قام الباحثون باختيار عينة مكونة من 40 شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية وبذلك تمثل عدد المشاهدات (40 × 4 سنوات = 160 مشاهدة) ويعرض الباحثون من خلال الجدول التالي التوزيع القطاعي للشركات العينة.

جدول (1/5) التوزيع القطاعي لشركات العينة

م	القطاع	عدد الشركات	نسبة القطاع من العينة
1	قطاع العقارات	12	30%
2	القطاع الصناعي	11	27.5%
3	قطاع الخدمات الاستهلاكية	8	20%
4	قطاع الطاقة	2	5%
5	مواد أساسية	2	5%
6	الاتصالات والتكنولوجيا	5	12.5%
	إجمالي شركات العينة	40	100%

المصدر: من إعداد الباحثون

ويعرض الباحثون قائمة بأسماء جميع الشركات في قائمة الملاحق.

4/5- مصادر جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة التطبيقية على عدد من المصادر لجمع البيانات وتضمنت هذه المصادر ما يلي:

أولاً: المصادر الأولية: اعتمد الباحثون في سبيل الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية على عدة مصادر تتمثل فيما يلي:

- ✓ التقارير المالية السنوية للشركات محل الدراسة.
 - ✓ تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية.
- وتم الحصول على تلك البيانات من خلال كل من موقع البورصة الكويتية، وموقع مباشر الكويت، والمواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة.

ثانياً: المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والمقالات والأبحاث والدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

5/5- متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

يوضح الجدول التالي كيفية قياس كل متغير من متغيرات الدراسة

جدول (2/5) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المرجع	كيفية القياس	الرمز	المتغير
المتغير التابع: الأداء المالي للشركات			
(السيد وزلط، 2020)	يتم قياسه بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) على متوسط الأصول.	ROA	الربحية: معدل العائد على الأصول
	ويتم قياسها بقسمة الأصول المتداولة على الإلتزامات المتداولة.	CR	السيولة: نسبة التداول
	ويتم قياسها بقسمة إجمالي الإلتزامات على حقوق الملكية.	LEV	الملاءة المالية: الرفع المالي
المتغير المستقل: تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 16			
(محمد وآخرون، 2023)	تم قياس المعالجة المحاسبية لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 باللوغاريتم الطبيعي لقيمة بند "موجودات حق الإستخدام" والمعترف به داخل قائمة المركز المالي في جانب الأصول	IFRS 16	تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 16

المصدر: من إعداد الباحثون

6/5- الأساليب الإحصائية واختبار الفروض

1/6/5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: من أجل اختبار فروض البحث وإتمام الدراسة التطبيقية إستخدم الباحثون العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي كما يلي:

- 1- أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic بهدف توصيف متغيرات الدراسة تم إستخدام كلا من الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.
- 2- إختبار T لعينتين مرتبطتين Paired Sample T-Test.
- 3- أسلوب (Pearson Correlation Coefficient) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.
- 4- أسلوب الإنحدار المتعدد Multiple Regression من أجل اختبار فروض البحث.

2/6/5- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

أولاً: الإحصاءات الوصفية: قام الباحثون بإجراء التشغيل الإلكتروني لبيانات الدراسة التطبيقية باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package for the Social Sciences) SPSS. Version 26، ويعرض جدول (3/5) التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والذي يتضح من خلاله ما يلي:

جدول رقم (3/5)

الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

المتغير	حجم العينة	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
IFRS 16	160	0	7.69	3.56	2.94
ROA	160	0.323-	0.415	0.035	0.088
CR	160	0.066	19.65	3.13	3.36
LEV	160	0.047	8.691	1.14	1.296

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق أن

- تراوحت قيمة المتغير المستقل (المعالجة المحاسبية لمعيار التقرير الدولي رقم 16) مقاسا باللوغاريتم الطبيعي للموجودات حق الاستخدام، بين صفر و 7.69 وبمتوسط حسابي قيمته 3.56 وبانحراف معياري 2.94.
- متوسط الربحية (معدل العائد على الأصول) هو 3.5% بانحراف معياري قدرة 8.8%، فيما بلغ الحد الأدنى -3.23% والحد الأقصى 4.15%.
- فيما يخص السيولة (نسبة التداول) فقد بلغ الوسط الحسابي 3.13 مرة بانحراف معياري 3.36 مره وهي تعتبر نسبة مرتفعة بالشركات الكويتية.
- فيما يخص الملاءة المالية (الرافعة المالية LEV) فقد بلغ متوسط الرافعة المالية بالشركات محل الدراسة 1.14 بانحراف معياري 1.3 وهي نسبة مرتفعة نوعا ما حيث يجب الا تزيد نسبة الديون لحقوق الملكية عن 1:1.

ثانياً: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات: توضح معاملات ارتباط بيرسون مدى قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض أو بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتستخدم أيضا للتحقق من خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض. ويوضح الجدول رقم (4/5) التالي نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (4/5) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	IFRS 16	ROA	CR	LEV
IFRS 16	1			
ROA		R		
CR			R	
LEV				R

				Sig	
		1	0.022	R	ROA
			0.786	Sig	
	1	0.076	0.160	R	CR
		0.340	0.043	Sig	
1	0.271-	0.217-	0.197	R	LEV
	0.001	0.006	0.013	Sig	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (5/5) السابق ما يلي:

-توجد علاقة إرتباط موجبة ومعنوية بين المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 16 ونسبة التداول والملاءة المالية.

- توجد علاقة عكسية غير معنوية بين تطبيق المعيار الدولي رقم 16 ومعدل العائد على الأصول.
-توجد علاقة إرتباط سالبة ومعنوية بين كلا الرافعة المالية (الملاءة المالية) ومعدل العائد على الأصول ونسبة التداول.

ثالثا:مدى إختلاف مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16

تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات الأداء المالي بالإضافة إلى تطبيق إختبار T لعينتين مرتبطين Paired Sample T-Test وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك إختلاف في مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق معيار التأجير التمويلي رقم 16 وذلك باستخدام عام 2018 قبل التطبيق و عام 2019 بعد التطبيق، حيث بدأ تطبيق المعيار في يناير 2019، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (5/5)

إختلاف مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق معيار 16

إختبار t-test		الإحصاء الوصفي		الفترة	المتغيرات
P-value	قيمة الإختبار	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
0.040	2.120	0.079	0.049	قبل التطبيق	ROA
		0.084	0.034	بعد التطبيق	
0.989	0.014-	1.461	1.17	قبل التطبيق	CR
		1.762	1.17	بعد التطبيق	
0.269	1.122-	1.437	1.10	قبل التطبيق	LEV
		2.520	1.33	بعد التطبيق	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من جدول رقم (5/5) السابق ما يلي:

- 1- يوجد إختلاف معنوي في معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق المعيار، حيث جاءت قيمة P-value أقل من (0.05)، مما يعني وجود تغير حقيقي في الأداء المالي (ROA) بين العامين.
 2- لا يوجد إختلاف معنوي في كلا من نسبة التداول والرافعة المالية قبل وبعد تطبيق المعيار، حيث جاءت قيمة P-value أكبر من (0.05)، مما يعني أن التغيرات في نسبة السيولة (CR) ورافعة التمويل (LEV) ليست دالة إحصائياً.

3/6/5- تحليل الإنحدار وإختبار الفروض الفرعية

أ-الفرض الفرعي الأول: ينص هذا الفرض على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على ربحية الشركات الكويتية". تم إختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 \text{IFRS 16} + \varepsilon$$

حيث أن:

ROA تعبر عن المتغير التابع، ربحية الشركات (معدل العائد على الأصول).

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 تعبر عن معامل المتغير المستقل.

IFRS 16: تعبر عن المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي رقم 16.

ε تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (6/5) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (6/5) اختبار الفرض الفرعي الاول

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.084 ^a	.007	.001
ANOVA			
Model	F		Sig.
	1.133		.289 ^b
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	.027	2.486	.014
IFRS 16	.003	1.065	.289

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق رقم (6/5) يتضح ما يلي :

- 1- قيمة معامل الارتباط R يساوي 0.084، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جدا بين المعالجة المحاسبية للإيجار وفقاً للمعيار الدولي رقم 16 وربحية الشركات (معدل العائد على الأصول).
- 2- قيمة معامل التحديد R Square تساوي 0.007، وهذا يعني أن تطبيق المعيار الدولي رقم 16 يفسر 0.07% من التغير في ربحية الشركات (معدل العائد على الأصول)، ولكنه غير معنوي.
- 3- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي 0.001، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.
- 4-بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة 1.133 وبمستوي معنوية 0.289 للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي 0.289 فيما بلغت قيمة B (0.003) فإن ذلك يشير الى رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على ربحية الشركات الكويتية".

ب-الفرض الفرعي الثاني: ينص هذا الفرض على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على سيولة الشركات الكويتية". تم إختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$CR = \beta_0 + \beta_1 \text{ IFRS 16} + \varepsilon$$

حيث أن:

CR تعبر عن المتغير التابع، سيولة الشركات (نسبة التداول).

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 تعبر عن معامل المتغير المستقل.

IFRS 16: تعبر عن المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي رقم 16.

ε تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (7/5) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (7/5) اختبار الفرض الفرعي الثاني

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.160 ^a	.026	.019
ANOVA			
Model	F		Sig.
	4.158		.043 ^b
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	2.478	5.995	.000

IFRS 16	.182	2.039	.043
---------	------	-------	------

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق رقم (7/5) يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1- قيمة معامل الارتباط R يساوي 0.160، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين المعالجة المحاسبية للإيجار وفقاً للمعيار الدولي رقم 16 وسيولة الشركات (نسبة التداول).
- 2- قيمة معامل التحديد R Square تساوي 0.026، وهذا يعني أن تطبيق المعيار الدولي رقم 16 يفسر 2.6% من التغير في سيولة الشركات (نسبة التداول)، وباقي التغير يرجع لعوامل أخرى خارج من النموذج.
- 3- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي 0.019، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.
- 4- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة 4.158 وبمستوي معنوية 0.043 للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي 0.043 فيما بلغت قيمة B (0.182) فإن ذلك يشير الى قبول الفرض البديل بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على سيولة الشركات الكويتية".

ج-الفرض الفرعي الثالث: ينص هذا الفرض على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الملاءة المالية للشركات الكويتية". تم إختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$LEV = \beta_0 + \beta_1 \text{IFRS 16} + \varepsilon$$

حيث أن:

LEV تعبر عن المتغير التابع، الملاءة المالية للشركات (الرافعة المالية).

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 تعبر عن معامل المتغير المستقل.

IFRS 16: تعبر عن المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي رقم 16.

ε تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (8/5) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (7/5) اختبار الفرض الفرعي الثاني

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.197 ^a	.039	.033
ANOVA			
Model	F		Sig.
	6.370		.013 ^b

COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	.827	5.224	.000
IFRS 16	.087	2.524	.013

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق رقم (8/5) يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1- قيمة معامل الارتباط R يساوي 0.197، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين المعالجة المحاسبية للإيجار وفقاً للمعيار الدولي رقم 16 والملاءة المالية للشركات (الرافعة المالية).
 - 2- قيمة معامل التحديد R Square تساوي 0.039، وهذا يعني أن تطبيق المعيار الدولي رقم 16 يفسر 3.9% من التغير في الملاءة المالية للشركات (الرافعة المالية)، وباقي التغير يرجع لعوامل أخرى خارج من النموذج.
 - 3- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي 0.033، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.
 - 4- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة 6.370 وبمستوي معنوية 0.013 للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي 0.013 فيما بلغت قيمة B (0.087) فإن ذلك يشير الى قبول الفرض البديل بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الملاءة المالية للشركات.
- 6- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية**

1/6-نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على ربحية الشركات الكويتية
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على سيولة الشركات الكويتية
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم 16 (IFRS 16) على الملاءة المالية للشركات الكويتية

2/6-توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثون مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- 1- لإدارة تأثير IFRS 16 على السيولة يجب على الشركات العمل على، تحسين إدارة التدفقات النقدية من خلال التركيز على التخطيط المالي للتعامل مع الأعباء النقدية الجديدة الناتجة عن عقود الإيجار. كذلك إعادة هيكلة العقود، حيث يمكن التفاوض مع المؤجرين لتعديل شروط الإيجار لتكون أكثر مرونة.
 - 2- لإدارة تأثير IFRS 16 على الملاءة المالية (الرافعة المالية) يجب على الشركات تحسين هيكل رأس المال، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقليل الاعتماد على الديون من خلال زيادة رأس المال أو الاعتماد على مصادر تمويل أخرى. وكذلك تحليل العقود بدقة وتحديد العقود ذات التأثير الكبير على الميزانية العمومية وإتخاذ قرارات استراتيجية بشأنها (مثل الشراء بدل الإيجار).
 - 3- لتحقيق تأثير إيجابي على الربحية (رغم عدم وجود دلالة حالية): فإنه يجب على الشركات العمل على مراجعة تكاليف الإيجار والتكاليف الأخرى وتعزيز الكفاءة التشغيلية والذي قد يساعد في تحسين إدارة العقود وتقليل الأعباء المالية وتحسين الربحية.
 - 4- توعية الإدارات المالية: وذلك من خلال إجراء ورش عمل وندوات توعوية للإدارات المالية حول كيفية التعامل مع التغيرات الناتجة عن IFRS 16، خاصة في إعداد التقارير واتخاذ القرارات المالية.
 - 5- تعزيز الشفافية في التقارير: من خلال تقديم إفصاحات تفصيلية حول تأثير IFRS 16 على القوائم المالية لتوضيح الصورة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.
- 2/6- مقترحات لدراسات مستقبلية**

- في ضوء أهداف الدراسة وما توصلت إليه من نتائج يرى الباحثون أن هناك بعض النقاط المرتبطة بموضوع الدراسة والتي يمكن دراستها في المستقبل كما يلي:
- 1- أثر معيار IFRS 16 على قرارات تمويل الشركات الكويتية: بين زيادة الديون والبحث عن بدائل تمويلية.
 - 2- تأثير معيار IFRS 16 على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
 - 3- تحديات ومعوقات تطبيق معيار IFRS 16 في الشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بدولة الكويت.
 - 4- دور حوكمة الشركات في التخفيف من الآثار السلبية لتطبيق معيار IFRS 16 على الأداء المالي.
 - 5- أثر معيار IFRS 16 على القدرة التنافسية للشركات الكويتية في الأسواق الإقليمية والعالمية.
 - 6- مقارنة تأثير تطبيق معيار IFRS 16 بين الشركات الكويتية والشركات في دول مجلس التعاون الخليجي: دور الاختلافات التشريعية والاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية:

1. أسية، بلعروسي، (2018)، محددات الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي، الجزائر.

2. الدليمي، عبد الله، (2019)، أثر رقابة المدقق الداخلي علي عناصر التكاليف في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
3. الذيابات، عبد الله منور عارف؛ العمائدة، زياد عوده ابنه العمرو، (2022)، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 عقود الإيجار علي الأداء المالي: حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الأردن.
4. الساعدي، علاء عبد الحسين؛ هادي، علي مجاهد، (2016)، العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والمخاطرة النظامية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، ملحق 1، ص ص 1-615.
5. السامرائي، عمار عصام؛ العلكاوي، طلال؛ والشريفة، نادية عبد الجبار، (2019)، أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (7) علي الأداء المالي للمصارف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العاملة في مملكة البحرين)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 3، العدد 13، ص ص 53-73.
6. السرطاوي، عبد المطلب محمد مصلح، (2015)، أثر الحاكمية المؤسسية علي أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول التعاون الخليجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، ص ص 705-725.
7. السيد، محمد صابر حمودة؛ زلط، علاء عاشور عبد الله (2020). دور معلومات الدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ، مج6، ع10.
8. الضرب، حسين عبد الحسن علي، (2018)، أثر قرار الاستثمار علي الأداء المالي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 4، ص ص 549-565.
9. العريدي، هاني احمد نمر (2017)، "أثر تطبيق المعيار IFRS 16: الأيجارات علي القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة"، رساله ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
10. المطارنة، عبد الوهاب سلامة، (2017)، المسؤولية الاجتماعية وأثرها علي الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، مؤتمر تكيف منظمات الأعمال في بيئة غير مستقرة، جامعة عمان العربية، الأردن.
11. حمه، كاظم نوري ومحمود، به ناز رؤوف، (2016)، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في الأداء المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السليمانية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 34، ص ص 122-167.
12. دادان، عبد الوهاب وحفصي، رشيد، (2014)، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، ص ص 24-25.
13. دحام، علي حازم؛ الفتلي، قيصر علي عبيد، (2021)، تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) لعقود الإيجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه علي أدائها المالي: دراسة حالة في الشركة العامة

- لموائى العراق، *مجلة الاقتصادى الخلىجى*، جامعة البصرة - مركز دراسات الخلىج العربى، ع 47، ص ص 1-64.
14. صالح، إيمان حمد أحمد، (2020)، أثر تطبيق معيار IFRS 16 على الأداء المالى لشركات التأجير المدرجة فى بورصة عمان: دراسة حالة الشركة المتكاملة للتأجير، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن.
15. عبد الله، هدى محمد محمد، (2018)، دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار فى ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الاتساق المحاسبى وشفافية ومصداقية القوائم المالية مع دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، العدد الثالث، ص ص 1-68.
16. محمد، إيناس عبد المنعم، (2023)، أثر معيار التقرير المالى الدولى رقم 16 على مؤشرات الأداء المالى فى شركات التأجير التمويلية: دراسة تطبيقية، *الفكر المحاسبى*، جامعة عين شمس، مج 27، ع 3، ص ص 175-204.
17. محمود، عمرو السيد زكى، (2018)، أثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح فى منشأة المستأجر: دراسة تجريبية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية، مج 2، ع 2، ص ص 193-273.
18. مندور، أسماء أسامة محمود؛ أبو الخير، مدثر طه؛ العقيلي، لىلى محروس حسن، (2023)، المحاسبة عن عقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 16 وأثره على جودة القوائم المالية، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص ص 509-557.
- ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Akinleye, G. T. (2016). Effect of international financial reporting standards (IFRS) adoption on the performance of money deposit banks in Nigeria. *European Journal of Business, Economics and Accountancy*, 4(4), 87-95.
- 2- Alhussain, R. F., and Alsultan, A. S. (2021). Capital structure and firm performance: Evidence from Saudi non-financial firms under IFRS 16. *Alexandria Journal of Accounting Research*, Alexandria University, Vol. 5, No. 3, pp. 1-22.
- 3- Ashton, R. K. (1985). Accounting for finance leases: A field test. *Accounting and Business Research*, pp. 233- 238.
- 4- BDO. 2017. IFRS in practice- IFRS 16 Leases. Available online at: www.bdo.Global.
- 5- Beckman, J. K. (2016). FASB and IASB diverging perspectives on the new lessee accounting. Implication for international managerial decision- making. *International Journal of Managerial Finance*. 12(2), pp. 161-176.

- 6- Carini, Cristian; Comincioli, Nicola; Poddi, Laura; Vergalli, Sergio, (2017), "Measure the Performance with the Market Value Added: Evidence from CSR Companies." *Sustainability* 9(12), 1-19.
- 7- Castek, O. (2013) 'The Effect of Ownership Structure on Corporate Financial Performance in the Czech Republic '. In Semmelrock-Picej, M. T. & Novak, A. *Proceedings of the 9th European Conference on Management, Leadership and Governance*. 1st ed. Reading: Academic Publishing International Limited, 2013, pp. 7-15.
- 8- Churyk, N.; A. Reinstein and G. H. Lander. (2015). Leasing: reducing the game of hiding risk. **Journal of Accounting and organization change**. 11(2): 162- 174.
- 9- Claudiu-Marian, G., (2011), "The Financial Performance of European Companies: A comparative approach", *Annals of the University of Orade: Economic Science*, 20(1), 193-200.
- 10- Cordazzo, M. (2013). The impact of IFRS on net income and equity: evidence from Italian listed companies. *Journal of Applied Accounting Research*, 14, 54-73.
- 11- Deloitte. (2016). New IFRS 16 Leases standard- The Impact on business Valuation. Available online at: <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/nl/Documents/mergers-acquisitions/delitte-nl-ma-ifrs16-impactonbusinessvaluation1.pdf>.
- 12- Duke, J. C. and Hsieh, S. J. 2006. Capturing the benefits of operating and synthetic leases. **The Journal of corporate Accounting and Finance**, 18(1), pp. 45-52.
- 13- EFRAG. European Financial Reporting Advisory Group. (2015). Draft endorsement advice and effects study report on IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. Available Online at <http://www.efrag.org>
- 14- Ellimak, P., (2016), Transition to IFRS16 leases and its Impact on Key Financial Ratios for construction companies in Finland", *Bachelor's Thesis Degree Programmed in international Business*, 14 September, HAAGA-HELIA university of Applied Science.
- 15- Ey. (2016). Leases: A summary of IFRS 16 and its effects. Available online at: <http://www.ey.com/publication/vwluAssets/ey-leases-asummarcy-of-ifrs-16/File/ey-leases-a-summary-of-ifrs-16.pdf>.

- 16- Fulbier, R., Lirio, S., and Pferdehirt, H. 2008. Impact of lease Capitalization on financial ratios of listed German Companies. **Schmalenbach Business Review**.60 (2), pp. 122 - 144.
- 17- Gabriel, G., (2016), "The impact of the basel 3 capital requirements on the performance of European banks", Master Dissertation in Management Specialization Banking and Asset Management, HEC-Ecole de gestion University.
- 18- Giannini, Chiara. (2020), "The mutation from IAS 17 to IFRS 16: an analysis of the motivations which brought to the change and the related implications.", **LUISS University**, Department of Economics and Finance.
- 19- Giner, B., & Pardo, F. (2018). The value relevance of operating lease liabilities: Economic effects of IFRS 16. *Australian accounting review*, 28(4), 496-511.
- 20- Godfrey, J. and S. Warren. 1995. Lessee Reactions to Regulation of Accounting for Leases. **A Journal of Accounting, Finance and Business Studies**, 31(2), pp. 201-228.
- 21- Goodacre, A. 2003. Operating lease finance in the UK retail sector. The international Review of Retail, **Distribution and Consumer Research**, 13(1), pp. 99-125.
- 22- Hakeem, S. A. & Bambale, A. J., (2016), "Mediating effect of liquidity on firm performance and dividend payout of listed manufacturing companies in Nigeria", *Journal of Economic Development, Management, IT, Finance and Marketing*, 8(1), 15-35.
- 23- Hoshino. (2017). Effect of IFRS Adoption on Corporate Performance Measurement: Analysis of Japanese Manufacturing Companies. *Journal of Accounting and Finance*, 5(4), 78-90.
- 24- IASB. (2016). Leases: International Financial Reporting standard (IFRS) 16, project summary and Feedback statement. London, U. K.: IASB.
- 25- IASB. (2016a). Effects analysis, IFRS 16 Leases. Available Online at <http://www.ifrs.org/current-projects/IASB-projects>.
- 26- IASB. (2016b). Fact sheet- IFRS 16 Leases. Available Online at <http://www.ifrs.org/current-projects/iasb-projects>.
- 27- IASB. (2016c). IFRS 16 Leases basis for conclusions. IFRS Foundations Department.

- 28- **International Financial Reporting Standard (IFRS)**," IFRS 16- Leases", Available: [Http:// ifrs.org](http://ifrs.org)
- 29- José-Morales-D., and Constancio, Z. (2018). Effects of IFRS 16 on Key Financial Ratios: A New Methodological Approach. *Accounting in Europe*. Vol. 15. Núm. 1. Pp. 1-33. 10.1080/17449480.2018.1433307, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2942326>
- 30- KPMG. (2016). IFRS 16 Leases A more transparent balance sheet. **Available online at:** <https://www.home.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016>.
- 31- Magli, F., Nobolo, A., & Ogliari, M. (2018). The effects on financial leverage and performance: The IFRS 16. *International Business Research*, 11(8), 76-89.
- 32- Meteriz, Ö. (2019). *Evaluation of Lease Accounting under IFRS 16 in Comparison with the Previous Standard: Analysis of the New Standard's Impact on Publicly-listed Companies in Turkey* (Doctoral dissertation, Marmara Universitesi (Turkey)).
- 33- Nulla, Y.M. (2014). Does IFRS Adoption Influence Financial Reporting? An Empirical Study on Financial Institutions. *Econometric Modeling: Financial Markets Regulation eJournal*, 20(1),
- 34- Öztürk, M., and Serçemeli, M. (2016). Impact of New Standard IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios A Case Study on an Airline Company in Turkey. *Business and Economics Research Journal*, (vol.7, No.4), Pp. 143- 157.
- 35- Panahaiana Hossein and Hosseini Mohammad Mahdi, (2013), "The effects of performance criteria including accounting, market, and economy on the quality of financial reporting: A case study on Tehran Stock Exchange", *Management Science Letters*, 3, 107–118.
- 36- PWC (2019), New measures- new perspective- The impact of IFRS 17 on insurance performance and reporting, <https://www.pwc.co.uk>.
- 37- PWC. (2016). IFRS 16: The leases standard is changing- Are you Ready? available online at: <http://www.pwc.com/gx/en/services/audit-assurance/asset/ifrs-16-new-leases.pdf>

- 38- PWC. (2016a). IFRS 16: The leases standard is changing- Are you Ready? available online at: <http://www.pwc.com/gx/en/services/audit-assurance/asset/ifrs-16-new-leases.pdf>.
- 39- PWC. (2016b). In-depth a look at current Financial reporting issues- IFRS 16 - a new era of lease Accounting. Available online at: <http://news.pwc.ch/wp-content/uploads/2016/02/IFRS-16-in-depth.pdf>.
- 40- Ricciardi, R., Olivo, R., Sales, G., and Silva F. (2022). Impacts of the Adoption of IFRS16 for Companies with Intensive Use of Mobile Assets. *American Academic Scientific Research Journal for Engineering Technology and Sciences (ASRJETS)*. (vol.85, No.1), Pp.116-143.
- 41- Sacarin, M. (2017). IFRS 16 “Leases” – consequences on the financial statements and financial indicators. **The Audit Financial journal**, 15(145), pp.114:124.
- 42- Segal, Milton, and Genevieve Naik. (2019), "The expected impact of the implementation of International Financial Reporting Standard (IFRS) 16– Leases." **Journal of Economic and Financial Sciences**, 12(1), 1-12.
- 43- Setiawan, D., Taib, F. M., Phua, L. K., & Chee, H. K. (2019). IFRS and Earnings Management in Indonesia: The Effect of Independent Commissioners. **International Journal of Business & Society**, 20(1), 37-58.
- 44- Silva, T. D., & Miranda, G. J. (2016). Indicators of Working Capital Management before and after the adoption of the International Accounting Standards in Brazil. **Revista de Educação e Pesquisa em Contabilidade**, 10(3), 253-265.
- 45- Singh, A. (2012). proposed lease accounting changes implications for the restaurant and retail industries. **Journal of Hospitality and Tourism Research**, 36(3): 335 - 365.
- 46- Soufeljil M., Sghaier A, Kheireddine H and Mighri Z., (2016), "Ownership Structure and Corporate Performance: The Case of Listed Tunisian Firms" *Journal of Business & Financial Affairs*, 5(4)1-8.
- 47- Susanti, M., Ardana, I. C., & Dewi, S. P. (2021, May). The impact of IFRS 16 (PSAK 73) implementation on key financial ratios: An evidence from Indonesia. In *Ninth International Conference on Entrepreneurship and Business Management (ICEBM 2020)* (pp. 295-303). Atlantis Press.

- 48- Tahir, S.H., Sabir, H.M., Alam, T. and Ismail, A., (2013), "Impact of firm's characteristics on stock return: a case of non-financial listed companies in Pakistan", *Asian Economic and Financial Review*, 3(1), 51-62.
- 49- Tai, B.Y. (2013). "Constructive Capitalization of Operating Leases in the Hong Kong Fast-Food Industry". **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 13(1), 128-143.
- 50- Villiers, R. and S. Middelberg. (2013). Determining the Impact of capitalizing Long-Term operating leases on the Financial Ratios of the Top 40 JSE-Listed companies. **International Business and Economics Research Journal**, 12(6):655-670.
- 51- Vrejoiu, A. (2022). The Implementation of the International Financial Reporting Standard (IFRS 16-“Leases”) by companies listed on the Bucharest Stock Exchange. In *Proceedings of the International Conference on Business Excellence* (Vol. 16, No. 1, pp. 879-886).
- 52- Wang, L., Gong, W., Song, W., & Zaheer, A. N. (2016). Regional Financial Leasing Development and Countermeasure Study— Taking Financial Leasing of Anhui Province as Example. *Open Journal of Business and Management*, 4(01), 120.
- 53- Wong, K. and M. Joshi. (2015). The Impact of lease capitalization on financial statement and key Ratios: Evidence from Australia. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 9(3): 27-44.
- 54- Yahya, Fagbemi. T, Oyeniyi. K, onile. O, and Sulaiman. A. (2016). Impact of IFRS on the Financial Statements Figures and Key Financial Ratios of Nigerian Banks. **The Journal of Commerce**, 7(3), 127-150.

ملحق أسماء شركات العينة

إسم الشركة	القطاع	م
شركة صكوك القابضة	قطاع العقارات	1
شركة عقارات الكويت		2
شركة العقارات المتحدة		3
الشركة الوطنية العقارية		4
شركة الصالحية العقارية		5
شركة التمدين العقارية		6
شركة أجيال العقارية		7

الشركة العربية العقارية		8
شركة الإنماء العقارية		9
شركة المباني العقارية		10
شركة إنجازات للتنمية العقارية		11
الشركة التجارية العقارية		12
شركة أسمنت الكويت	القطاع الصناعي	13
الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن		14
الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية		15
شركة أسمنت بورتلاند كويت		16
المعادن والصناعات التحويلية		17
شركة الشعبية الصناعية		18
شركة الصناعات الوطنية		19
الشركة الوطنية للتنظيف		20
شركة هيومن سوفت القابضة		21
شركة المجموعة المشتركة للمقاولات		22
شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية		23
شركة السينما الوطنية الكويتية		24
شركة الفنادق الكويتية		25
إيفا للفنادق والمجمعات		26
شركة النخيل للإنتاج الزراعي	قطاع الخدمات الاستهلاكية	27
الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود		28
الشركة الكويتية للمنتزهات		29
شركة السور لتسويق الوقود		30
شركة العيد للأغذية		31
الشركة الوطنية للخدمات البترولية		قطاع الطاقة
شركة بيت الطاقة القابضة	33	
شركة السكب الكويتية	مواد أساسية	34
شركة الكويت للمشاريع الصناعية		35
شركة الإتصالات المتنقلة	الإتصالات والتكنولوجيا	36
الشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة		37
شركة الإتصالات الكويتية		38
شركة حيات للإتصالات		39
شركة التقدم التكنولوجي		40
إجمالي شركات العينة		